محضر الجلسة 351

التاريخ: الثلاثاء 7 جمادى الأولى 1424 (08-07-2003)

الرئاسة: السيد محمد الفاضيلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين

التوقيت: ثلاث ساعات وعشرين دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية

السيد محمد الفاضلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بسم الله نفتتح هذه الجلسة

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها وسيكون المجلس على موعد مع جلسة أخرى تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون يتعلق بإصلاح القرض الفلاحي، وهذا سيكون بعد نهاية الجلسة، جلسة الأسئلة الشفوية، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعكم على ما جد من مراسلات.

فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

السيد أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس

المراسلات التي توصلت بها رئاسة المجلس.

توصلت رئاسة المجلس بالمشاريع التالية:

- مشروع قانون رقم 03.22 يقضي بتغيير وتتميم قانون رقم 79.2 المتعلق بوحدات القياس.
- مشروع قانون رقم 03.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.4 المتعلق بالطرق السيار.
- مشروع قانون رقم 02.55 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بذكار في فاتح مارس 2002 بين المملكة المغربية وجمهورية السنغال لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل.
- مشروع قانون رقم 01.33 يقضي بإحداث المكتب الوطني للهيدوكاربونات والمعادن. شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. هناك إحاطة المجلس علما طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي. الكلمة في هذا الإطار للسيد رئيس فريق الاتحاد الديمقراطي. فليتفضل.

السيد المستشار عبد العزيز القريعة:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط المجلس علما بحدث طارئ، هذا الحدث يتجلى ففي الأيام الأخيرة كما يعلم الجميع واحد التاجر نصب على معامل السكر بالغرب وأدى لهم أكثر من 5 مليار سنتيم، فنطالب، فأين وصل التحيق؟ والفلاحين بدأوا البارحة في معامل الغرب يتخلصوا في مستحقاتهم والفلاحين يتعلموا بأنهم يتخلصوا على حساب الحلاوة الموجودة في الشمندر الذي يدفعونه إلى لوزينات، فتنظن ومع الأسف هذه المعامل والفلاحين يتفاجؤون هذه السنة بأن الشمندر ديالهم لا يحتوي على الحلاوة الكافية، وهذا شيء جاء غير هذه السنة، فالفلاحين كلهم يشتكون ما نعرف واش المعامل عندها الوسائل باش كتضبط هذه الحلاوة ويتخلصو الفلاحين أم على حق آش نصب على المعامل والفلاح هو الذي سيؤدي الثمن، فالسؤال المطروح هو هذا فنطالب من المعامل باش تتعامل مع الفلاحين كشركاء، ولكن ما خصهم شاي وهم التي يخلصو الضريبة ديال تاجر نصب على المعامل. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الكونفدرالي في إطار إحاطة المجلس علما فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين.

إخواني السادة الوزراء

ارتأينا في إطار نقطة الاحاطة هاته بناءا على تطورات القضية المرتبطة بالمسلسل الديمقراطي في بلادنا والتي هي الانتخابات المهنية والتي كما نعلم نظرا للظروف، ظروف تأجيل الانتخابات والتي برمجت في فترة صعبة بالنسبة للموظفين وعمال القطاع الخاص مندوبي الأجراء، والتي ستمد تقريبا على امتداد هذه العطلة، عطلة الصيف، بحيث استثناءا ستتوقف الانتخابات في نهاية الشهر، وانتخاب وكذا في

بداية، في أواسط سبتمبر بمعنى المسافة طويلة وحاجيات التأطير والمتابعة والتنشيط، هذه المحطة ديال الانتقال الديمقراطي في بلادنا تحتاج كما نعرف جميعا كثيرا من الوسائل، لحسن حظنا أنه مرسوم دعم المعارك الانتخابية قرر دعم المركزيات النقابية، كذلك مدونة الشغل من بين موادها كذلك دعم المركزيات الذي نتمناه باش نكون في مستوى هذه اللحظة ونحقق الإنجاز من هذه المعركة الانتخابية التي هي أساسية والإخوان يعرفون هذه القضية ديال ممثلي الأجراء وأعضاء اللجن الثنائية، نتمنى باش نكون في اللحظة ونكون مستعدين ومتهيئين ومؤطرين للطبقة العاملة أنه يكون التاطير كذلك مواكب للحملة في المستوى وليتحقق كذلك هذا الهدف نتمنى أنه ما تم الاتفاق حوله بالنسبة لـ30 أبريل خاصة ما يتعلق بملف المتصرفين وملف الإعلاميين وملف التقنيين كذلك يتصفى، لأن هذه الفئة التي من جهة تدخل للحملة الانتخابية ديال... ومن جهة أخرى هي التي تشرف لأنها هي العقل المدبر للإدارة المغربية.

إذن هذا كله باش يكون إن شاء الله موعدنا في الانتخابات المهنية ديال سبتمبر في مستوى الطموحات والتطلعات ديال صاحب الجلالة وديال الشعب المغربي. وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكم الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وكما تعلمون فإن السيد الرئيس شفاه الله سينوب عنه الأستاذ أحمد القادري فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار أحمد القادري:

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

الفريق الاستقلالي يقدم بطلب إحاطة ينصب على موضوع النظام الجديد الذي يعرفه الولوج إلى الكليات والمعاهد العليا، ذلك وكما تعلمون السيد الرئيس السادة المستشارين أن هذه السنة هي السنة الأولى التي سيدخل فيها الطلبة الحاصلين على الباكالوريا إلى الجامعة عن طريق المباراة وليس عن طريق المعدل كما كان سابقا، وهذه المباراة المقصود منها فتح المجال لجميع الطلبة ليمكنهم أن يتقدموا إلى المدارس والمعاهد والكليات التي يرغبون في الالتحاق بها، ولكن الذي نريد أن نطرحه هو القلق والاستياء الذي عرفه الاباء لأن كل العائلات المغربية عرفت وارتبطت بنتيجة الباكالوريا لأبنائها، اما مباشرة أو غير مباشرة وأن النتائج التي كانت ضعيفة بطبيعة الحال تركت آثارا لأن أسلوب جديد يعرقل هذه المسيرة متاع هذا المستقبل متاع هؤلاء الطلبة وهو وضع أغلبية المباريات والامتحانات في يوم واحد، بمعنى أن الطالب سيحرم من اجتياز المباراة في معهد لأنه سيفوته الوقت، عليه أن يختار معهدا من المعاهد وهذا فيه التقليل من الفرص لولوج المستقبل حسب رغبات الطلبة، وهذا موضوع اعتقد أنه يجب على الحكومة أن تأخذ في نظرها بالاعتبار هذه الوضعية لأن المباراة لن تتيح إلا الفرصة، ليست هي التي ستدخل إلى الكلية، ولهذا إتاحة الفرصة يجب أن تكون للجميع، ولهذا تقدمنا بهذا طلب الاحاطة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. آخر الكلمة في إطار المادة 128 للفريق الديمقراطي، فليتفضل السيد رئيس الفريق لإحاطة المجلس علما.

السيد المستشار سعيد التادلاوي:

شكرا السيد الرئيس

طلب إحاطة المجلس علما في قضية طارئة، وهو أنه نعرف الآن الطلبيات التي وجهت إلى الحكومة المغربية في شخص السيد وزير الصحة فيما يخص الممرضات، الطلب من عدد من الدول ونتمنى أن الحكومة أن تأخذ باعتبار هذه الطلبات التي جاءت من البرتغال وأسبانيا وفرنسا وعدد من الدول تطلب رغم أن نحن نعرف أن المغرب له الخصاص، ولكن الذي نطلبه هو أن ذلك المدارس التي تقرر باش تخرج للوجود في شتنبر، اعتقد أن حتى الميزانيات والمسائل والآليات المادية ديالها راها أحنا على الأبواب ديال شتنبر، راه الآن الناس يحضر للدخول المدرسي المقبل. ولهذا نتمنى أن مادام أن هناك عرض وهناك طلب، فالطلبة موجودين بكثرة يتواكبون على هذه المدارس، مدارس الممرضين وكاين فين يشتغل، فنتمنى أن الحكومة تتكب على هذا الموضوع، الذي سيدخل في انسياق برنامجها، على الاقل تمتص شيئا ما من هؤلاء الطلبة الذين هم الآن لم يجدوا عمل ولا يديك ولا يخليك. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. نشرع حضرات السادة الوزراء، حضرات السادة المستشارين، في معالجة الأسئلة الشفوية..

السي العلوي في إطار نقطة نظام..؟ الله يخليك ما... هل يتعلق الأمر بتسيير الجلسة أو شيء من هذا القبيل ليس لدينا نقط النظام الله يخليك، أرجوك

صوت من القاعة

إذا سمحتم السيد المستشار... أرجوك نحن نشتغل بناء على مساطر، والمسطرة معروفة، أرجوك، لم أعطيك الكلمة- نحن نشتغل بناء على مساطر وبناءا على دستور، قدمنا الأسئلة الآنية كلها للحكومة المبرمجة لدى المكتب، الحكومة عندها الحق أنها تجاوب أو تطلب تأجيل الإجابة، ففي هذا الإطار أقول لك بأنه توجد طرق أخرى ووسائل أخرى لتبليغ الحكومة هذا المطلب الذي أنا معك فيه، ولكن أنك تاخذ الكلمة بدون استئذان هذا ما لا نستسيغه، واستسمحكم لنشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال وعددها 19، من ضمنها 4 أسئلة شفوية آنية تهم وزارة الطاقة والمعادن وقطاع الإسكان والتعمير، سؤالين لكل وزارة.

وقبل ذلك أريد أن أخبركم بأن الأسئلة التي كانت موجهة إلى السيد وزير الخارجية والتعاون قد تم تأجيلها باتفاق مع أصحابها واستدرك المجلس هذه الأسئلة بثلاث أسئلة للفرق التي كانت معنية بالأمر، والسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن حول مرور التيار الكهربائي ذات الضغط المرتفع فوق مؤسسة تعليمية للمستشارين المحترمين السادة:

حسن أبو العز، محمد المنصوري، حسن أوتغليست، حسن الهلالي، عبد الرحمان لبدك، جمال أربعين، عبد الرحمان أربعين، محمد صالح قميزة، عبد الجبار بوملحة، وعبد اللطيف اسطنبولي.

الكلمة لأحد المستشارين لشرح السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن ربط بعض المرافق العمومية والتجمعات السكنية بالتيار الكهربائي شيء أساسي إلا أنه في بعض الأحيان يشكل هذا الربط الكهربائي خطرا على سلامة المواطنين حينما يكون مسار مرور أسلاك كهربائية محايدا للنوافذ العمومية كما هو الحال في مؤسسة ابتدائية للتعليم مدرسة الخير الحرة بسطات التي تمر من فوقها أسلاك ذات الضغط المرتفع Haute tention والتي تشكل خطرا على التلاميذ. ولهذا نريد السيد الوزير مساءلتكم ألا ترون بصفتكم الوزير الوصي على هذا القطاع تغيير اتجاه هذا الربط الكهربائي حتى لا تشكل خطرا علينا ولماذا لا يقوم المكتب الوطني للكهرباء بدفن تلك الأسلاك ومرورها تحت الأرض، كما هو الحال في العديد من المناطق؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الطاقة والمعادن للإجابة.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر للسادة المستشارين المحترمين على هذا السؤال المهم الذي يتعلق بالأخطار التي قد تشكلها أسلاك التيار الكهربائي ذو الجهد العالي، وأريد أن أذكر في البداية أن الخطوط الكهربائية من الجهد العالي تشكل العمودي الفقري للشبكة الوطنية، بحيث تمكن من تأمين نقل الطاقة الكهربائية من محطات الإنتاج إلى مراكز التوزيع والى المستهلكين المباشرين المزودين بالجهد العالي وبما أن دفن الخطوط الكهربائية ذات الجهد العالي بالمناطق القروية وخارج التجمعات السكنية الكبرى لا يمكن أن يتقرر نظرا للتكاليف الباهظة التي يتطلبها هذا الإنجاز، فإن هذا الحل يبقى شيئا ما مستبعد، وأود أن أشير في نفس السياق إلى أن جميع الخطوط الكهربائية يتم بناؤها حسب المواصفات التقنية المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل حيث تؤخذ بعين الاعتبار المسافات القانونية بينها وبين التجمعات السكنية والغابات وخطوط السكك الحديدية وغيرها.

أما فيما يخص مدرسة الخير بسطات فأشير بأن الخط الكهربائي من جهده 60 كيلوفولط المشار إليه في السؤال قد تم تشييده قبل بناء هذه المدرسة ولم يجر آنذاك أي تنسيق مع المكتب الوطني للكهرباء لتفادي هذه الحالة ومع ذلك فستبقى وزارة الطاقة والمعادن مع المكتب الوطني للكهرباء على استعداد لدراسة إمكانية تحويل هذا الخط، وذلك بطبيعة الحال باش نشوف باش تكون توفر لجميع الأطراف المعنية... آه جميع الوسائل الممكنة إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. إذن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه لكم السيد وزير الطاقة والمعادن حول منجم جبل عوام

بإقليم خنيفرة للمستشار المحترم السيد محمد المنصوري فليتفضل صاحب السؤال لشرح سؤاله. إذن يؤجل طبقا للقانون الداخلي للمجلس إلى جلسة لاحقة، وننتقل إلى السؤال المتعلق بقطاع الإسكان.

أشكركم السيد الوزير على مساهمتكم. الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد.... الله يخليك إذا كانت تتعلق بالجلسة.

السيد المستشار:

جناب الرئيس، هذا السؤال ديال السيد المنصور لن يؤجل، يلغى لم يطلب أحد التأجيل، إذن يلغى السؤال، يشطب عليه لم يطلب من أي أحد.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الذي ينتمي إليه المستشار المحترم.

السيد المستشار:

السيد الرئيس، هو في الحقيقة كان ينتظر من السيد وزير الخارجية باش يجي وتعطل شي شوية، يمكن له سيلتحق الآن هذا هو اللي كاين.

السيد رئيس الجلسة:

غير إذا سمحتم آ الإخوان راه ضمنيا بما أنها هي آخر جلسة، ضمنيا يلغى لأنه سندخل إن شاء الله في شهر أكتوبر بطرق أخرى وبفرق أخرى وبمواصفات أخرى. إذن في كلتا الحالتين راه نفس المصير. ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد الوزير، يهم كذلك قطاع الإسكان، موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول مشاكل السكن الاجتماعي للمستشارين المحترمين السادة: سيمون ليفي، أحمد المالكي، امحمد الشافعي، أحمد بنا، محمد عذاب الزغاري وأحمد مهال. فليتفضل المستشار السيد سيمون ليفي.

المستشار السيد سيمون ليفي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين

اليوم ومن بعد أحداث 16 ماي أصبح واجب أكثر من البارح باش جميع المسؤولين وجميع الشعب يتضامنوا يدا في يد ونشوفو المستقبل بعين جديدة لهذا، فموضوع محاربة من الصفيح التي هي أساسية والتي اعطاها سيدنا الله ينصره واحد الاهمية كبيرة، وشفنا عدد من المشاريع، نلاحظ بان المساطر الادارية مازال فيها شي خلل لأن القوانين التي تفرض على سكان مدن الصفيح باش يمكن لهم يستفيدوا ويكسبوا دارهم وكرامتهم تتنسى في الغالب الأقلية والإنسانية..

أقول هذا الكلام وأفكر في مشروع حي بيكارال في أكادير الذي تكرم صاحب الجلالة ودشنه هذه 3 سنوات وسماه الحي المحمدي خصوصا باش يستفيد منه سكان البراريك، ولكن"لاسنيك " التي تكلفت بهذا المشروع وجهزت الجزء الأول منه، تفرض على سكان الحي أن يلتزموا، يربيوا البراكة فاش ساكنين كيف يخلصوا البقعة التي أعطتهم، التي أعطيتم لهم ويمشيوا يخيموا فيها.

السيد الوزير، تنحط لكم 3 أسئلة، وهنا أولا كيفاش يمكن الإسكان يربب البراكة في وسط البراريك شي مربوط مع شيء وشي متكي على شي، وشي مشبك مع شي وما يضر شاي صاحبه الذي هو جاره؟

ثانيا: كيفاش يمكن الإنسان يرحل إلى البقعة مازال ما تبنات وما فيها حتى سقف باش يستر أولاده؟

ثالثا: كيفاش يمكن الإنسان يبني البقعة وهو مخيم في وسطها؟ هذا الالتزام - السيد الرئيس- ما يمكن شاي واحد مسؤول بالعائلة اللي هي عنده 7 أنفس أو 8 أنفس والأم والأب وعمه وجده وساكنين ب 12 - 13 في البراكة يمشيو يخيموا في واحد البقعة التي هي عندها 60 م ما غادي شاي يدير البراكة، غادي يدير 4 براريك، إذن غادي يخلي براكة ويمشي يبني 4 إذا صبر مازال يخليها على حق إذا هبطها عنده الجيران اللي غادي ياكلوه. وكيف أحنا دابايا إذا أردنا هذه البراريك في هذه البقعات كيف سنبني هذا المشروع، غادي يرجع براريك آخرين، إذن مشروع آخر جديد متاع البراريك اللي غاديين نحسب فيه 16 امتاع البراريك.

السيد الوزير، راه أكادير فيها 25000 إلى 30.000 براكة إذا حسبنا غير 5 أنفس في براكة هي 150.000 سكان ديال البراريك واليوم السواح اللي تيجي من المطار تيتقابل له هذاك المشروع، هؤلاء الدراري كيسقيو، ها العيالات تيصبنو، واش هذه بلاد السواح، أه السياحة، خصنا نجبر الحل، هو خصنا نبنيو لعباد الله على حق هؤلاء الناس اللي هما هذه 45 سنة وهما مخيمين في بيركارن، في حي المحمدي راهم ما عندهم شاي باش يتعشاو ليلة، كاين المرأة اللي عندها 8 دراري، كاين اللي عندها 7 دراري، كاين المرأة اللي هجالة، ما عندها رجل أو رجلها مريض تيخصنا نقوم بهم، كاين قروض كاين البنكات، كاين الدولة،

السيد الوزير

ها الجريدة La Vie Economique تتقول باش اللي باغي يشري دار الدولة معاوناه بـ40.000 درهم، هاهي إذن هؤلاء الناس اعطيوهم القروض، وما طلبوا لكم معاونة طلبوا لكم غير التسهيلات باش على 10 سنين أو 15 العام 500 درهم، 600 درهم ديرولهم صندوق يسترهم ويستر أولادهم ويسترو البلاد، راه البلاد بغينا أولا البلاد تسترو الناس يتسترو، وبغينا La Paix Social.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير للإجابة على هذا السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد توفيق احجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالاسكان والتعمير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

حضرات السادة المستشارين

شكرا Monsieur Lévi على سؤالكم، وان كان كاين واحد الفرق للسؤال اللي جاءني في الورقة فيه واحد وانتم نزلتم 18 سؤال حسبتهم، من أين سابدأ؟ ومن أين سانتهي؟ راها 3 دقائق لن تكفني، أنا مجبر انه أنا مستعد أن أحاوركم إلى ما لا نهاية ولكن سأرجع إلى 2 أو 3 أسئلة التي اعتبرتهم أساسية والتي لهم علاقة مع السؤال المطروح، منذ أن أخذنا الاستقلال وبالضبط منذ مطلع السبعينات الدولة المغربية والحكومات المتعاقبة نهجت نفس المقاربة في التدخل ديال السكن الغير اللائق اللي هو أعطاء قطعة أرضية مجهزة لفائدة الأسر وكتهز البراكة ديالهم وكتمشي تنزل فوق القطعة الأرضية ديالهم، وهذوك الناس يعبنون طاقاتهم الادخارية وتمويلاتهم وكيديروا فيما بينهم التعاون بالصيغة المغربية التقليدية القديمة ديال التويزة شي كيعاون شي وكينوضو المغاربة وكيبنيو ديورهم..

منذ السبعينات إلى الآن في أكثر من 45 مدينة مغربية هذا إحصاء قمت به هذا الصباح تمكنت بلادنا من محاربة عدد كبير جدا من المدن الصفيح بهذه الصيغة اللي الآن أعطيتم فيها نوع من الجرد، بينما هذا هو الحل الذي يناسب الطاقات الحقيقية ديال الناس، السيد كتهز البراكة ديالو وكيمشي فوق قطعته الارضية ويتعاون هو في بعض الأحيان لوحده في بعض الأحيان كما يسمى بيبيع الهواء يعني يبيع واحد الطبقة Virtuelle وكيجيوا يشتركوا وينوضو يبنيوا بشوية، وأعطت التجربة المغربية عكس ما نتصور باته كاين اللي في ظرف 6 أشهر كيطلع لك Rez-de chausser والطبقة الأولى والثانية في 6 أشهر وفي الحالات الطويلة الأمد لم يتعد المتوسط سنتين، وواحد السرعة كبيرة تتحول هذوك البراريك اللي تنقلو إلى منازل محترمة تطبق نسبيا التصميم.

أنتم تكلمتم على سلبيات الموضوع، خليوني أنا نقول لكم ما هي السلبيات الموضوع، وأنتم تتكلمون وتطرحون السؤال، خليني أنا أقول لك سلبيات هذه الطريقة هي حلت المشاكل ديال الناس ديال هؤلاء المواطنين، ولكن في المقابل ماذا أحدثت؟ أولا أوراش مفتوحة عمر ذاك لوتيسمون أو لا كتسالي شي سالي البناء وصبغ وجالس وعلق البارابول، وشي مازال أحداه وشي بدا يبني وشي مازال ماسالى وهذا لوتيسمو واحد 15 سنة والورش خدام، معنى انه ما عمرنا ولا كنوصلو لواحد المنظر متكامل ومندمج ديال الحي.

ثانيا واحد المنظر حضري مشوه لأن الناس بطبيعتنا المغاربة لا نحترم التصاميم وحنا كنعطيوها لهم بدون مقابل.

ثالثا: وهذا هو الموضوع وهذا على جبنا السياسة الجديدة التي أعلنها أمامكم السيد الوزير الأول كاين انزلاق كاين الناس الذين يستفيدون أكثر من 15 مرة، أكثر من 10 مرات وكينوض ويهز البراكة ديالو يمشي يديرها في جهة أخرى وكينوض يبني هذيك ويبيعها وينوض يهز البراكة ويديرها في جهة أخرى، وهذا هو الخلفية، الحمد لله أن هذا الموضوع لا يهم الجميع ولكن يهم فئة من الناس الذي أصبح فيها الحي الصفيحي عبارة عن واحد قاعة الانتظار من أجل الاستفادة من منتوج الدولة لأن القطعة الأرضية تباع لهؤلاء الناس فقط بما يعادل الثلث، والثلثين كتجي من الموازنة من الميزانية العامة للدولة، فين كيشاركوا في المغاربة كاملين، كتجي من عند صندوق الحسن الثاني للتنمية إلى آخره، واللائحة طويلة ديال الإمكانيات المالية التي ضخت والتي استعملت من أجل هذا النوع من المشاريع وهذه المشاريع حلت المشاكل ديال المغاربة وديال الفقراء ولكن في المقابل أحدثت تناقضات. ماشي هذه التي قلتم، ولكن التناقضات هذه الأشياء جزء منه ولكن أشياء أخرى والتشجيع هذا باش ساختم وتشجيع مباشر لتنامي السكن الغير اللائق..

وتشجيع هذا النوع من التدخل هو الذي خلق بطريقة غير مباشرة بحال اللي نوجه واحد النداء للناس كنقول لهم آجيوا تبنيو مدن الصفيح راها الدولة من ورائكم وستشجعكم وستعطيكم قطع أرضية، وهذه القطعة الأرضية بثلث الكلفة والدولة... آه زعما تمشاو ودير الفوضى ودير و الساكن الغير اللائق وبنيو بدون رخصة واحنا من ورائكم الدولة راها ستشجعكم، هذا الشيء سنوقفه ان شاء الله وسنمشي في المنتوج التنافسي ونرجعو شي شوية القيمة للدولة ولمفهوم الدولة وثوابت الدولة شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم السيد سيمون ليفي

السيد المستشار سيمون ليفي:

السيد الوزير

هذا الشيء الذي قلتموه لي أشكركم عليه ولكن هذاك هو السؤال الذي سألته، يعني تخالفنا... اسمح لي السيد الوزير واش هؤلاء الناس عندهم البراكة prévariquer باش يهزها بالكرو أو يديوها راه البراريك بالكارطون، راه بالزنك راه ببلاستيك آش غادي يهزو ما عندهم ما يهزوا.

السيد الوزير ،راه شفتم بأعينكم ما يمكن لهم شاي يمشيوا يخيموا عندهم الدراري ديال 3 شهور، 4 شهور، 5 شهور فأين غادي يمشيو، الحل هو الدولة يشوف بشحال غادي يطلع هذا الصندوق ب 4 ملايين ويديرشي قروض مع البنك الشعبي ومع تجهيز السكن وهؤلاء الناس يعمل واحد اتفاقية ويخلص التريتات ب 600 درهم و 700 درهم وحلينا المشكل أما إذا كملنا هكذا من هنا إلى 30 عام سنبقى في مدن الصفيح وهذا الشيء كل شي الغلطا متاع من؟ الغلطا متاع ليراك، لنبي، لاسنيك، رحمة الله ويوسع عليها سيدنا الحسن الثاني كان خلق لا سنيك ولاني وليراك باش يبنيوا لمدن الصفيح باش يعاونوا المساكين وأعطاوا لهم الأراضي متاع الدولة ب 5 درهم، 8 درهم، 10 درهم، ب 12 درهم، 15 درهم وجهزوا ب 100 درهم، 150 درهم، 200 درهم، 300 درهم، واليوم تيبيعوه ب 1500 درهم، 2000 درهم، 3000 درهم، فاين هي هذه" La préfabrication" المعدلة المستجيرة هي هذه، هذا الربح هو باش كان خصهم يبنيوا للمساكين اليوم الان ما يمكن لنا شاي تقول لي كاين شي مشروع اللي ليراك دارت او لاني او لاسنيك باطل واهداوهم لهؤلاء المساكين، الذين هم مضرورين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد الوزير المنتدب لدى السيد الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا السيد سيمون ليفي على تعقيبكم وأنتم في التعقيب راكم جاوبتم تقريبا واحد 50٪ ديال كلامكم هو بالضبط الذي أعلن عنه السيد الوزير الأول راكم شفتم النظام البنكي والانفتاح النظام البنكي وكيفاش هبطنا إلى 25 سنة وهبطنا إلى أقل من 6٪ وكيفاش ولى نسبة تغطية المنتوج وصل إلى 100٪، كيفاش أعلن السيد الوزير الأول على تعبئة العقار العمومي، كيفاش غادي أن شاء الله سوف يعلن الوزير الأول قريبا على إحداث صناديق الضمان من أجل ولوج الفقراء للنظام البنكي هذه كلها تدابير ديال هذه الحكومة وهذه يا الله هذه 6 شهور باش بدينا، ولهذا ما يمكن شاي يجي هذا الشيء وكذلك غادي إن شاء الله في ميزانية 2004 واحد المجموعة من التدابير الأخرى اللي ما غادي يمكن تجي الا في الميزانية غادي تجي في السياق الذي ذكرتموه، ولكن يجب أن ننصف مؤسسات الدولة، مؤسسات الدولة ليست هي التي خلقت الوضع المتردي ديال السكن الغير اللائق.

قطعا، هذه المؤسسات أدت دورها، وأدت الدور الطلائعي، وأنبهكم أن المؤسسات العمومية للإسكان لا تتوصل بأي سنتيم من طرف الميزانية العامة للدولة تتكفل نفسها بنفسها، تتوصل من الميزانية العامة للدولة من أجل دعم العمليات التي تقوم بها، وهذه العمليات التي قلتم عليها أنها غالية هذوك ديال الموازنة اللي طبيعي انه الاثمنة ديالها بعض الحالات تتكون مرتفعة باش تدخل شي شوية ديال الإمكانيات من أجل تمويل الأشياء الأخرى، ولا ننسى ان المجهود ديال هذه المؤسسات العمومية أولا يؤدون الضرائب كلها، كل عمليات لمحاربة السكن الغير اللائق تؤدي الضرائب كلها. ثانيا يجب أن لا ننسى هذه المؤسسات تشتغل على أراضي ليست للدولة عكس ما نتصور هذه مؤسسات عمومية تشتغل على أراضي تشتريها بثمن السوق، طبيعي انه بعض الأحيان.. (أصوات من القاعة)

أنا متفق معكم أن استفادت من الأراضي العمومية ولكن مع ذلك، أنا متفق معكم انه استفادت من الأراضي العمومية لعمليات السكن الاجتماعي ومحاربة السكن الغير اللائق، ولكن أؤكد لكم مع ذلك أن هذه المؤسسات العمومية إذا بغيت مرة أخرى نجيب لكم اللائحة أنها تنجز عمليات محاربة السكن الغير اللائق فوق أراضي ديال القطاع الخاص واشترتها بثمن غالي، أنا مستعد راه ماشي دائما الأراضي العمومية ومع ذلك متفق معكم أنها استفادت بشكل كبير من الأراضي العمومية.

السيد سيمون ليفي أنا الموضوع فهمت بأنه خص يكون عندي معكم جلسة مطولة باش نكون على اتفاق ونفسر لكم اشنو راه واقع في أكادير ونقول لكم مجهود الدولة في أكادير ونوصل لكم البرنامج الجهوي ديال محاربة السكن الغير اللائق في أكادير واشنو كنديرو في الحي المحمدي واشنو الابتكارات الجديدة اللي باغيين نديروها في الحي المحمدي بشراكة لا مع القطاع الخاص ولا من أجل محاربة السكن الغير اللائق هذا الموضوع خصو وقت طويل. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الآني الثاني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول الضجة التي أحدثتها مندوبية وزارة الإسكان والتعمير في مدينة مراكش للمستشارين المحترمين من السادة: أحمد بنا، امحمد الشافعي، أحمد مهال، نور الدين بركاع، أحمد المالكي، أحمد الجغيري. الكلمة للأستاذ أحمد بنا

السيد المستشار احمد بنا:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء المحترمين

السيد الوزير، هذه 25 يوم أو ما يقارب الشهر عرفت مدينة مراكش واحد الضجة أحدثتها مندوبية السكنى في مدينة مراكش بحيث وزعت منشورات هذا المنشور هذا هو اللي في الحقيقة خلق ضجة كبيرة لدرجة أن الناس، المواطن المراكشي تجند بكثافة وبواحد العدد هائل ومشى كيادي رسوم على ملفات هي في الحقيقة لو حققت ستكون معجزة واحنا كنا نتمنى أن الوزارة تكون مؤهلة ووجدت قطع أرضية باش يمكن ترضي المواطن المراكشي ولكن مع كامل الأسف هذه الوثيقة تتطلب من المواطن انه يجيب الشهادة ديال عدم التمليك يجيب بأنه ما عمرو استفاد من الدولة والغريب في الأمر هو مشاو المواطنين كلهم إلى مصلحة الضرائب مما أدى إلى وفاة رضيع داخل مؤسسة مصلحة الضرائب رضيع كانت هزاه أمه في ظهرها وبكثرة الازدحام توفي الرضيع، هذا الذي خلى السلطة المحلية انها تتدخل وتعمل شيئا ما: نظام مؤقت إلى غاية الاستطلاع على الحقيقة... على حقيقة هذه اليجزئة التي هي تجزئة العزوزية.

السيد الوزير، نطلب منكم أننا تعطيونا توضيحا هل بالفعل المراكشيون سيستفيدون من هذه القطع الأرضية؟ علما أن راه ماشي غير المحتاج اللي تسجل الجميع تسجل لأنه شاع بين الناس أن هذه التجزئة ربما ستكون مجانية او بأثمنة جد منخفضة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال فليتفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا السيد الرئيس

حضرة السادة المستشارين

فعلا ما قاله السيد المستشار هو على صواب وقع هناك مشكل بمدينة مراكش في الآونة الأخيرة، وأنتم تعلمون حضرت السادة المستشارين المحترمين أنه حينما نود أن نبدأ العمل في دراسة المشاريع الكبرى السكنية نقوم باستطلاع لدى المستفيدين من أجل أن ننتقي ما هو المنتوج الذي يطلبه السوق، في هذا السياق تم فتح كما نفعله في جل المدن فتح باب الترشيح لمن يريد أن يستفيد من قطعة أرضية، غير انه وقع ما لم يكن في الحسبان، وزع ملف ما عرفت واش ممكن La régie تعطينا تقرب لي الكاميرا نوريها للناس كاملين وزع ملف، هذا الملف، فيه هذا الملف ديال طلب الترشيح ملف يسلم بالمجان.

ببساطة الناس فهموا انه القطع الأرضية تسلم بالمجان بينما الملف الذي يعبأ هو الذي يسلم بالمجان، والناس فهموا انه القطع الأرضية ستوزع بالمجان وتفشى الخبر في المدينة بشكل كبير جدا وتزاحم الناس ووصل الناس إلى نسبة عالية من الاكتظاظ في الإدارات إلى حالة انه وقعت إغماءات وليس موت، لم يمت أحدا، أنا اعطيت للشرطة هذا الصباح لم يمت أحد الذي وقع حالة إغماء هو مواطن في إدارة الضرائب، وليست حالة واحدة بين المواطنين، اللي أدى باش ما نملص شاي ونرجع مندوبية الإسكان ولا الشركة

المسؤولة باش ما نعطيها شاي البراءة التامة، لا تتحمل جزء من المسؤولية وهذا الشيء راه قلت للمسؤولين أولا دارت الأجل قصيرة 10 أيام فقط من أجل إيداع الترشيحات.

ثانيا طلبت 7 وثائق، وكأنه سنطلب الفيزا ما عارف في أي دولة، منين كندير الآجال في 10 أيام ونطلب 7 وثائق والملف يوزع بالمجان كنخلق احنا الإدارة لهذا النوع من التهافت لهذا الملف وكنشجع لهذا النوع من الممارسات، اشنو وقع نبهني للموضوع بواحد السرعة متناهية السيد الوالي مشكورا في واحد اليومين بقيت معه بالمكالمات تقريبا يوميا نتابع الأمر وقررنا انه سنوقف هذه العملية وطلبنا من المواطنين أنهم ما يمشيو شاي يزدحم ينزل وزولنا الوثائق ينزل طلب عادي للموضوع بالإضافة إلى ذلك اتفقت انا والوالي بان هذه التجزئة راها تجزئة كبيرة 125 هكتار، 20.000 أسرة في طريق آسفي، تقريبا مدينة جديدة، طلبت انه نتريث شيئا ما من اجل الوصول إلى صيغ ممكن أن نقيد فيها هؤلاء المواطنين بأثمان تشجيعية، ولكن كلمة باطل وكلمة بدون مقابل هذا تاريخ ما غادي يبقى شاي، ما عمرو ولا غادي تكون الدولة والوزارة غادي تكون كتعطي قطع أرضية بالمجان لأنه في واحد النهار ديال مجلس النواب قلت إن زمان الهبات قد ولى الجميع يجب أن يؤدي، طبعا كاين المعوزين والفقراء يؤدون ثمن معقول على حساب طاقاتهم والموارد الأخرى تبحث عنهم الدولة إما من الميزانية العامة للدولة أو ميزانية الجماعات المحلية أو صندوق الحسن الثاني أو نظام الموازنة أو موارد أجنبية واللائحة طويلة ولكن يبقى أن المواطن يجب أن يساهم حسب طاقاته الادخارية.

إذن، هذا هو يتعلق الأمر بمشروع العزوزية 125 كتارو 2 نشوف الرقم باش ما نعطيه شاي غلط 20.000 أسرة ضمنهم 600 أسرة سيتم إيواؤهم في Bidonville اللي كاينين في عين المكان، والعملية من أكبر عمليات الدولة في مدين مراكش شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير الكلمة للأستاذ بنا في إطار التعقيب

السيد المستشار أحمد بنا:

السيد الوزير

أولا، نشكرك على شجاعتك وصدقك انك تتحمل المسؤولية للمندوبية بالفعل التي هي تتحمل الجزء الكبير لولا تدخل السلطة المحلية للسيد الوالي معكم ما كان الأمر سيمشي إلى مستوى قبيح اكبر من هذا السيد الوزير، الوقت فاش كتقول هذا الملف يتوزع بالمجان، الوقت فاش أخذتم القرار انتم والسيد الوالي توقيف العملية، هذوك الملفات كاين اللي تباع ب 150.000 فرنك و 2000 درهم لأنه الناس عاد يسخب لهم النيت راه بالفعل كاينة تجزئة، أظن السيد الوزير راه ربما عندكم الرقم ديال عدد المسجلين اللي كاين فوق 20.000، وغير حسب تقديراتنا راه يمكن فايت 100.000.

إذن مثل هذه المسائل الله يجازيكم بخير خصكم ما باقي شاي تخليوها تكرر، لانه ما يمكن شاي موظف يجي ويتصرف على هواه ويعمل المواطن المغربي هو يدير محل ديال من أجل تقليب السوق نجيو نطلب من المواطنين أنهم يجيو بواحد كثافة في مدة 8 أيام باش نعرف احنا السوق، الطريقة باش يمكن نعرف السوق انتم أدرى آالسيد الوزير، أنتم عندكم اختصاص في هذا الباب، يمكن لكم أن تعرفوا حاجيات السوق بدون أن تلتجئوا لهذه الوسيلة هذه، وهذه الوسيلة التي هي بالفعل خلقت ضجة وضجة كبيرة في مراكش وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

الأستاذ بنا أنا لم أقل المسؤولين هم الموظفين قلت لن أبرئ الإدارة الجهوية والمحلية للإسكان، أما إذا كانوا فهنمو الملف يوزع بالمجان وفهموها قطع توزع بالمجان ما عندها علاقة مع إدارة السكنى الإسكان لم يقم بدوره في الوقت المناسب ولكن بعدما تفشى الخبر وأصبح للموضوع تهويل بادرت هذيك المندوبية الجهوية بإصدار بلاغ على مجموع الجرائد الوطنية نقولها آسنو واقع؟

كذلك طالبنا من الإذاعة المغربية ومن دوزيم أنهم مشاوا داروا الاستطلاع في عين المكان، وتكلموا الناس وتوجهنا للرأي العام نقول لهم هذا الشيء راه غير دعاية فارغة، كذلك تعطات كل الضمانات لهؤلاء السكان بأنه أولا هذا الشيء سيكون مؤدى عنه وثانيا سنضمن المستوى العالي ديال الشفافية في تناول توزيع هذه التجزئات، الموضوع باش ما ندخل شاي في

تفاصيله، دائما حين نتوجه بمنتوج مدعم وهنا يمكن أن تكون الحالة لأنه 120 هكتار يمكن يكون واحد الجزء مدعم من طرف الدولة حينما تتكلم عن المنتوج المدعم دائما يخلق هذا النوع من المشاكل والتأويل والتحريف للمضمون والعمق ولفلسفة المشروع، ولكن هذا دورنا وأنا متفق معك أنه خصنا نعرف الوقت المناسب كيف أن نتحكم في الأشياء ونتغلب على الهفوات والانزلاقات من هذا الشكل. شكرا

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد الوزير. باسمكم أشكر السادة الوزراء الذين قدموا الأجوبة في إطار الأسئلة الآنية، وننتقل إلى بقية الأسئلة العادية ونمر في جدول أعمال هذه الجلسة، في البداية لدينا سؤالين موجهين للسيد وزير الطاقة والمعادن يتناولان موضوع الكهربة القروية، نستأذنكم في الاستماع إلى العرضين المتعلقين بهما وبذلك سيتولى السيد الوزير الإجابة عنهما معا. فالسؤال الأول حول كهربة العالم القروي ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: السيد العلمي المفضل بنعلوش- محمد القديوي- محمد الفطواكي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال الأول المتعلق بالكهربة القروية. الكلمة... هل السيد المستشار موجود في القاعة الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار المفضل بنعلوش:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين

السيد الوزير

الفت نظركم على أن الاهتمام بقضايا العالم القروي يتطلب دعم التجهيزات الأساسية كالمشاريع المتعلقة بالكهربة القروية وبالماء الصالح للشرب للوصول إلى تغطية شاملة من هاته.... أقول السيد الوزير بغية الوصول إلى تغطية شاملة من هذه الخدمات الأساسية والحيوية التي لا يمكن ضمان عيش بدونها في البادية المغربية وذلك بهدف الوصول أيضا إلى اشراك العالم القروي في التنمية الشمولية والمستدامة التي تعمل الحكومة على إقرارها في مجموع جهات المملكة، لكن السيد الوزير وللاسف الشديد نلاحظ على أن هناك بطئا كبيرا في العمل فيما يتعلق بكهربة العالم القروي في بعض جهات المملكة واعطيكم مثلا جهة طنجة - تطوان وبالاخص اقليم شفشاون، لذا، بناء على هذه المعطيات السيد الوزير فالتمس منكم من خلال هذا التساؤل ان إفاداتنا على البرنامج الوطني للكهربة القروية هل سيتم فعلا تنفيذه خلال الأجل المقررة له أم لا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير من أجل... أو الكلمة للمستشار المحترم أو السؤال الثاني في نفس الموضوع يتعلق بالسيد محمد المنصوري - محمد الجوهري- إدريس علام- إبراهيم فضلي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

السيد المستشار إدريس علام:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين المحترمين

في إطار الاهتمام بالعالم القروي بذلت جهود لتنمية البنية التحتية تستوعب الإمكانات والمؤهلات المتوفرة للتنمية ومن بينها أهم المكونات هذه البنية إضافة إلى شق الطرق والمسالك، تزويد بالكهرباء، حيث أنجزت في إطار البرنامج الوطني للكهربة الفروية عدد من البرامج الهامة التي استفادت منها التجمعات السكنية، ولا يستهان بها بالبادية في حين بقيت مجموعة أخرى تنتظر دورها وطال انتظارها رغم برمجتها على أساس أن تستأنف الأشغال بها في السنوات الماضية لذا، نسألكم السيد الوزير ما هي المعايير المعتمدة في تنفيذ البرامج الوطنية للكهربة القروية؟ لماذا تعطى الأسبقية لبعض الجهات دون جهات أخرى؟

لماذا يحذف عدد من القرى من برامج متفق عليها مسبقا داخل الجماعات المحلية؟

وما هي الإجراءات المقترحة لعلاج هذه الوضعية؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للاجابة عن السوالين فليتفضل.

السيد مجمد بوطالب، وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السادة المستشارين المحترمين على وضعهم لهذا السؤال الذي يتعلق بالبرنامج الوطني للكهربة القروية فللتذكير السيد المستشار المحترم تكلم على... استعمل واحد الكلمة ديال البطء، الاعمال بطيئة جدا، فللتذكير قبل سنة 1995 كانت الكهربة السنوية لم تفت 50 دوار في السنة، وكانت التغطية انذاك على الصعيد الوطني تغطية الكهربة القروية لم تفت 18 ٪، فمن 95

-96 لـ2002 دزنا من 50 إلى 2000 مسكن في السنة من حيث التغطية الآن آخر سنة 2002 وصلت إلى 55 ./.

فالبطء إذا كان شيء بطء كان زمان ولكن لما خرج البرنامج الوطني للكهرباء الذي هو برنامج اجتماعي أولا وقبل كل شيء وبرنامج الذي فيه معادلة اجتماعية وبالعدالة الاجتماعية من حيث فيه أولا تدخل الدولة عبر المكتب الوطني للكهرباء وعبر الجماعات المحلية، وثالثهم المواطن، فهذا شيء جديد الذي بدأت الدولة تعمل به من 1996، أما البرنامج الآن الذي هو تفضل به السيد الوزير الأول في إطار البرنامج الحكومي لحكومة صاحب الجلالة وهو تتميم إنهاء الكهرباء القروية في البلاد في 2007 عوض 2010.

فالبرنامج الحكومي لم يأت هكذاك لأغراض سياسوية محضة لنقول في إطار البرنامج التشريعي في 2007 خصنا ننهي الكل أبدا، فمت دراسة تقنية محضة ومعقلنة باش نشوف فعلا واش نقدر نهبط من 2010 إلى 2009 أو 2008 أو 2006 أو 2005، وفي الدراسة التقنية المحضة وصلنا إلى 2006 أنا كوزير للطاقة والمعادن اقترحت على الوزير الأول في إطار برنامج تقني محض لان من الممكن باش يتم إنهاء هذا البرنامج في 2006، ولكن كما تعرفون البرامج وتمت هنا في مجلسكم المحترم وقلت بان كل مشروع كبير والا ما كيكون في تدبيره وتسييره، كيكون بعض التعثرات ولاسيما هذا البرنامج راه هو اجتماعي ماشي برنامج اقتصادي محض اللي عنده مدخول خصو يخرج غدا، أبدا، فالصواب البرنامج الحكومي واقعي وموضوعي ولكن فيه الصواب حتى هو، وهو عملنا 2007، ومن الجميع.

ولهذا التمس هذه الفرصة هذه بحيث السادة المستشارين المحترمين وضعوا هذا السؤال الذي هو مهم جدا باش تبقى هذه الاتفاقية والتعادلية بين ثلاثة أطراف، المكتب الوطني للكهرباء راه كيدير عمله مع جميع المشاكل، الجماعات القروية نحن نعرف بأنه الجماعات القروية كاين اللي هي غنية اللي قادا بأمورها وكاين جماعات قروية فقيرة فالتمس من الجماعات القروية الغنية باش تعمل الأولويات في برامجها مثلا تقول هذه السنة سنة 2002-2003 -2004 غادي ندير مشروع الكهربة القروية في جماعتنا القروية، ويتم ذلك، ماشي غادي ناخذ الموارد المالية ونفرق قليل من الماء، وقليل من الطرق وقليل من الضوء وقليل من الصحة وقليل من كذا... وقليل من كذا... فألتمس باش الجماعات القروية كانت غنية أم فقيرة باش أولا وقبل كل شيء تعمل في إطار اللي هو ديال الأولويات تجرد أولوياتها.

ثانيا فيما يخص الجماعات الغنية التي لها الفائض ففتحنا الباب لاتفاقيات خاصة بين الجماعات المحلية الغنية التي لها الفائض والمكتب الوطني للكهرباء فالباب مفتوح وكاين الجماعات الآن اللي هما اخذوا هذه المبادرة واحنا سنعمل معهم في إطار هذه الاتفاقيات الخاصة، وحتى إذا كان من الممكن وكنعرف مثلا في جهات سوس كاين الجمعيات ديال التنمية الاجتماعية اللي هي تساهم بكثير في هذه المشاريع الجهوية فهي حتى الباب كان مفتوح لها من قبل وراه الباب باقي مفتوح باش تقدر تزيد في وثيرة تلبية هذا المشروع. أما فيما يخص الجماعات القروية الفقيرة، فهذا نعرفه جميعا، فما شي حتى اليوم عاد الدولة غادي تشوف اشنوهما الحلول، راه احنا كنوجد الحلول بالتنسيق مع جميع الإطراف باش هذه الجماعات كلهم الفقيرة اللي عندهم هذه المشاكل ديال الموارد المالية باش يكون هناك واحد الاتفاق الشمولي على الصعيد الوطني باش حقيقة وفعليا باش سنصل لانتهاء البرنامج حتى إلى 2007 أما فيما يخص المعايير، فالمعايير في الشطر الأول والثاني ديال البرنامج البيرك 1 والبيرك 2، فالمعيار تكلفة السكن الواحد وهو 10.000 درهم، في البيرك 3 في الشطر الثالث ما يسمى بالشطر الثالث فالمعيار للتكلفة فالمعيار هو 14.000 درهم، باش الناس باش المواطنين والمواطنات يعرفها.

أما فيما يخص الشطر 4، فيه مرحلتين، فيه مرحلة 2002-2004-2006، اللي هو معياره وهو 20.000 درهم والشطر 2006-2007 معياره فيه 27.000 درهم بطبيعة الحال هذه المعايير كلها، هذه التكلفة، كلفة السكن الواحد لما تكون فوق المعيار الواحد، لما تكون فوق المعيار إلا وتكون مبادرة الجماعة القروية والجماعات المحلية في إطار باش تكون ذاك المعادلة هذا فيما يخص المعايير، ولكن نحن نعرف بان في البلاد في قرانا كاين المداشير والدواوير اللي المساكن بعاد شي على شي اللي هو الخط الكهرباني ديال الشبكة ما غادي شاي يوصل له، فالحل تعطي في إطار هذا البرنامج باش غادي ندخل الطاقة الشمسية، ألواح شمسية لتغطية هذوك المساكن اللي هي متفرقة في القرى والبوادي ديال البلاد، اللي تقريبا تكون واحد

160 ألف مسكن، اللي هي ستغطى بهذه الألواح الشمسية والتي بدأنا بها حتى في الشطر الثالث اللي كنعرفها الآن وكتعرفها جميعا، في بعض نواحي بلاد المغرب اللي هما الناس عندهم هذه الألواح الشمسية في إطار برمجة الكهربة القروية، فهذه الوثيرة سندخلها الآن ب 2./. 2002-2003، وغادي نوصل حتى إلى 7 ./. باش ندخل الطاقة الشمسية في إطار هذا البرنامج الشمولي، فالسادة المستشارين المحترمين هذا هو بخلاصة ولكن بأرقام وبجدية بأن هذا البرنامج الحكومي ديال الكهرباء القروية وفي إطار هذه التعليمات السامية لصاحب الجلالة ضروري ومؤكد بأن خصنا جميعا في هذه الثلاثية باش يطرى تنسيق يزيد فيه قليل من الاجتهاد باش نوصلو لتتمة هذا البرنامج إن شاء الله في 2007. وشكرا لكم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للأستاذ... السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب

السيد الوزير:

ابتداء أشكركم علي ما تفضلتم بالإجابة عنه وأثارت حفيظتكم السيد الوزير استعمالي لكلمة البطء بكل موضوعية السيد الوزير وبكل أمانة فإني استعملت كلمة البطء لأنني كنت واعيا بما أقول، كلمة بطء جاءت ناتجة عن الواقع الطي نعيشه باعتبار أننا ممثلين للسكان العالم القروي، فالجماعة التي أنتمي إليها هي جماعة قروية، هي جماعة الزومي واستعملت كلمة البطء لأن كانث هناك مجموعة من المداشير التي أبلغتنا بها السلطات الإقليمية بأنها ستعرف برمجة ضمن الشطر الثاني ومكنتنا من لائحة المناشير إلا ما كان مقررا إنجازه خلال الشطر الثاني لكهربة تلك المداشير لم يعرف لحد الساعة النور، ولذلك استعملنا كلمة البطء، وإذا أردتم حتى قائمة المداشير، كاين دوار الموالدة، دوار الراملة، ومجموعة من المداشير التي كانت مبرمجة ولم تعرف الكهرباء أخذا بالاعتبار السيد الوزير أن هناك مداشير محاذية مكهربة منذ سنة 1995.

أليس هذا بطئا السيد الوزير؟ دوار مكهرب سنة 1995 ونحن على مشارف نهاية 2003 ولم نكهرب هذه المداشير ثانيا السيد الوزير عندي في إقليم شفشاون مجموعة من الجماعات القروية التي لم تعرف الكهرباء على الإطلاق، 0٪ كاينة جماعة بني سميح جماعة أوزكان، بني منصور، أحنا السيد الوزير عندنا التقى المواطنين في إطار اجتماعاتنا كثيرا ما نخرج، يقولوا لنا أين هو هذا البرنامج الحكومي؟ لذلك فلما استعملت كلمة البطء فكنت واعيا بما أفعل وعندنا قائمة طويلة لان إقليمنا يعرف مجموعة من الجماعات القروية التي لم تعرف الكهرباء على الإطلاق، هذه من الناحية، من الناحية الثانية السيد الوزير نحن نتمنى مرة ثانية أن يعرف البرنامج الحكومي في أفق سنة 2007 الكهرباء القروية الشاملة حتى نتخلص من هذا المشكل لأنه لا يعقل باش يبقى سكان البادية وراء التاريخ مرتبطين غير بالضوء يعني لما تغرب الشمس خصو يدخل ينعس ولما تطلع الشمس عاد يخرج على برا نحن نعرف مزايا الكهرباء، إذا مكناهم من الكهرباء يمكن لهم أن يستعملوا التلفزيون، يمكن لهم حتى هما يستعملون مجموعة من الأليات لمواكبة التطور لمعرفة ما يروج وطنيا ولا خارج أرض الوطن، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم فليتفضل.

السيد المستشار إدريس علام:

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا أشكر السيد الوزير على إيضاحاته، ولكني بالصراحة برنامج العالم القروي في تراجع الحكومة السابقة كان البرنامج غادي، يعني كان البرنامج غادي في بدايته كان العالم القروي، لكن تراجع بكثير، فزعما أما في إقليم الخميسات كنت عملت سؤال كتابي وشفوي وجاوبني عبر الداوير بجماعة آيت... جاوبوني بدوار، بدوار، هذا غادي يتدار في.... من 98 هذه و 99 والتسعينات أو.. أي 98 العام فلان فلاني، وبوني ها هذا الدوار غادي يتدار في هذه 3 سنين ما شفنا حتى شي مزيد، ولكن زعما العوامل كما قال الأخ حتى هما يكون عندهم شوية ديال الطريق، شوية ديال الضوء ونخليوهم في تمارة ديالهم التلفزة، راه يهاجرون على سبب هذا الشي، وكنشوف واحد الحل آخر ديال الجماعات، وهذه الجماعات محل هذه هؤلاء المواطنين؟ هل سيبقون...؟ يجب على الدولة أن تتحمل هذه المسؤولية، الدولة هي التي تتحمل المسؤولية لأن الجماعات كاين الجماعات التي هي جماعات فقيرة، وذنب المواطن يبقى... أين... زعما ما غادي يشعل شاي عليه الضوء، وكاين بعض مثلما يقول خص كنتسنا وكاين واحد مقاولة المياه والغابات، بحال

الجماعات كنتسناوهم، يعني ما كيكون شاي هذيك الجماعات القروية والمقاولات تتعطل وكيجلس المواطن عاوتني كيخص هذه الإمكانيات زعما بين الوزارات تحل. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيبات إن شئتم.

السيد وزير الطاقة والمعادن:

غير واحد الفكرة في إطار ماشي كاع تعقيب ولكن غير توضيح، فهناك لجان إقليمية التي تسهر على البرمجة التي يشارك فيها جميع الأطراف، لا المنتخبين، المكتب الوطني للكهرباء، لا وزارة الطاقة والمعادن السلطات المحلية والى غير ذلك، فأركز وأعيد والتمس منكم باش يكون التركيز على الاولويات فالسيد المستشار المحترم قلت الناس بغاو شوية ديال الضوء شوية ديال الطريق، شوية ديال كذا.. راه إذا بغيتيو شوية ديال الضوء وشوية ديال الطريق وشوية ديال كذا في واحد الجماعة القروية كذا راه غادي تسناو 10 سنين أو 20 عام، فالاولويات هذه هي المنهجية والعملية المحضة ديال تدبير المشاريع، فديروا أولويات وديك الساعة نخرج للوجود، ففي جهة الشمال الغربي ولاية طنجة وذاك الشيء راه عندنا الآن نسبة التغطية هي الكبيرة في البلاد، تفوق 70./. في 2002، في طنجة بني مكادة راه وصلت إلى 90./.، 92./.

آه غير باللتي، أنا أقول لك على الجهة ككل، كنشوف على الجهة ككل السيد المستشار المحترم، ولكن إذا شفنا أماكن أخرى في المغرب راه باقين ما موصلوا شاي تحت 35./.الآن في 2002؛ فهناك أولويات على الصعيد الوطني بطبيعة الحال وثانيا هناك برمجة، فنحن نلتمس من الجميع لان كما قلت هذه معادلة فيها عدالة اجتماعية فنلتمس باش تكون أولويات، باش الكل يتعاون باش نوصل، ولكن البرنامج راه غاديين به ومع مشاكله كنعرفها من الناحية التقنية ونعرف الأمور ديال Les appels d'offre ونعرف الشركات، خصكم تعرف بان الشركات قبل 1996 ما كانوا شاي الشركات مغربية اللي هي تقوم بالأمر في العمل الميداني لم تكن، وهذا البرنامج الآن خلق أكثر من 50 شركة في البلاد وباقين خاصين، خاصينا الشركات، وبعض مرة تكون شينا من البطء إذا رجعنا إلى كلمة البطء لأن لم تكن الشركات كثيرة، وعاد التماس آخر وأخير وهنا أنهي تدخلي السيد الرئيس المحترم فشوف التمويل وخلقوا شركات باش نزيد يمكن نوصل قبل 2007، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد الأمين العام للحكومة حول رخص ممارسة المهن الحرة للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهلع، رحال الزكراوي، عبد الرحمان أوشن، قاسم الغزوي، العربي خربوش. فليتفضل الأستاذ عبد الرحمان أوشن مشكورا

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن:

لمن سنوجه سؤالنا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

أرجو منكم أن تشرحوا سؤالكم والجواب اعتقد بأنه سيكون من أحد السادة الوزراء المتواجدين في القاعة

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن:

لم يحدد بعد من سيجيب عن سؤالنا ربما... سؤال سنطلقه على الهواء ومن بعد سنرى

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، الحكومة متضامنة ويمكن لأحد السادة الوزراء أن ينوب عن زملائه في الإجابة عن الأسئلة طبقا للقانون الداخلي وللدستور. تفضل يا أستاذ.

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس

سؤالنا موجه إلى السيد الأمين العام للحكومة وهو بخصوص الرخص التي تمنح لبعض المتخرجين من طلبتنا من الجامعات ومن المعاهد العليا لفتح أو لممارسة مهن حرة كالأطباء والصيادلة والمهندسين والمروضين الطبيين وغيرهم، وذلك في علاقتهم مع الأمانة العامة للحكومة وتعقد مسطرة الحصول على الترخيص لممارسة هذه المهنة أو لهذه المهن بل وتأخر الحصول على هذا الترخيص علما على أن الابناك التي تمنح قروضا لهؤلاء لا تقبل بالإفراج عن هذه القروض إلا بعد حصولهم على هذا الترخيص إضافة إلى هذا يكون كما هو في علم الجميع المعنيون يعني المتخرجين... إضافة إلى هذا كما قلت يكون المقبلون على فتح هذه المهن الحرة يقومون بكراء محلات لممارسة هذه المهن ويعلم الجميع مدى ما تكلفه هذه المحلات من مصاريف كواجبات كرائية وتكاليف لعدة شهور مع تأخر قلت الحصول على هذا الترخيص، لذا نسائلكم السيد الوزير الذي سيتكلف بالإجابة عن هذا

السؤال حول إمكانية التخفيف من ثقل المسطرة المتبعة لمنح هذه الترخيصات وإيجاد صيغ للتسريع بمنحها؟
شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. أعتقد بأنه الأستاذ سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سيتولى الإجابة نيابة عن السيد الأمين العام للحكومة عن هذا السؤال فليتفضل السيد الوزير مشكورا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

حضرات السادة المستشارين المحترمين

جوابا عن السؤال الذي طرحه السادة المستشارون المحترمون من فريق التحالف الاشتراكي حول إمكانية التخفيف من ثقل المسطرة المتبعة بخصوص منح رخص مزاولة المهن الحرة تجدر الإشارة في البداية إلى أن ممارسة المهن الحرة ببلادنا تنقسم إلى صنفين.

الصنف الأول وهو المهن الحرة المنظمة بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية خاصة كما هو الشأن بالنسبة لمهن كالهندسة المعمارية والطب وطب الأسنان والتمريض والصيدلة والبصريات وغيرها أما الصنف الثاني فيتعلق بمجموعة من المهن تمارس بكيفية حرة ولا تنظمها نصوص تشريعية أو تنظيمية محددة ويدخل الترخيص بمزاولتها في نطاق صلاحيت الشرطة الإدارية التي تمارسها السلطات الإدارية المحلية المعنية، ومن المعلوم أن مزاولة كل مهنة من المهن المنظمة ولاسيما تلك التي يدخل الترخيص بشأنها في اختصاص الأمانة العامة للحكومة تخضع لمجموعة من الضوابط والإجراءات يمن تلخيصها فيما يلي:

أولا - تقديم طلب الحصول على الترخيص لمزاولة المهنة المعينة مرفقا بملف يتضمن الوثائق المتعلقة بهوية صاحب الطلب وبمؤهلاته العلمية وبالوضعية القانونية للمقر الذي سيزاول به المهنة التي يطلب الترخيص بشانها.

ثانيا - دراسة ملف طالب الرخصة من قبل مصالح الأمانة العامة للحكومة للتأكد من توفره على الشروط القانونية والتقنية المطلوبة طبقا للنصوص الجاري بها العمل.

ثالثا - استشارة السلطات الحكومية المعنية وطلب رأي المهيات المعنية التي تشرف على المهنة كلما تعلق الأمر بمهنة منظمة.

رابع - في حالة ما إذا كان طالب الرخصة يحمل شهادة أجنبية، فإن مصالح الأمانة العامة للحكومة تطلب من مصالح وزارة الخارجية القيام بالتأكد من صحة الشهادة المسلمة للمعني بالأمر من خلال مراسلة يتم التوصل بها من السلطات الجامعية التي سلمت الشهادة المذكورة.

وتجدر الإشارة إلى أن اتباع هذه الإجراءات وإن كان يستغرق بعض الوقت قد يصل إلى عدة شهور في حالة خاصة بسبب الإشكالات القانونية أو الإدارية أو التقنية التي تطرحها بعض الملفات والتي يتعين تسويتها قبل منح أي رخصة، فإن المسطرة المتبعة تتيح للإدارة بكيفية عملية التأكد من الوثائق المدلى بها والتثبت من صحتها وتسوية المشاكل التي يمكن أن تطرح تجنبا لكل نزاع محتمل، وعلى الرغم من ذلك فإن مصالح الأمانة العامة للحكومة ما فتئت تجتهد باستمرار من أجل العمل على تبسيط المسطرة الإدارية المتعلقة بمنح الرخص الداخلة في اختصاصها وإيجاد صيغ للتسريع بمنحها، وفي هذا الصدد فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أولا - الاكتفاء بالتقييد في جدول هيأة الأطباء الوطنية بالنسبة لمزاولة مهنة الطب، ونفس الأمر تم إقراره كذلك بالنسبة لهيأة الأطباء البيطريين.

ثانيا - إعداد مشروع قرار بتفويض الولاة والعمال على صعيد العمالات والأقاليم سلطة منح رخص مزاولة مهن الصيدلة والتمريض والبصريات والقوابل، وقد تم توقيع مشروع القرار المتعلق بهذا التفويض وهو معروض الآن على السيد وزير الداخلية قصد التاشير عليه، وسيصدر قريبا إن شاء الله انسجاما مع فحوى الرسالة الملكية السامية المتعلقة بالتدبير اللاممركز للاستثمار ومع سياسة القرب التي تنهجها الحكومة تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله.

السيد رئيس الجلسة

الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ عبد الرحمان اوشن فليتفضل.

السيد المستشار عبد الرحمان اوشن:

شكرا السيد الرئيس

شكرا للسيد الوزير على جوابه المستفيض الشامل، سوالنا من طبيعة الحال كان بخصوص المسطرة المتبعة لمنهج الرخص مباشرة هذه المهن بالنسبة للصنف الثاني اي تلك المنظمة بنصوص تشريعية الخاصة كما جاء في جواب السيد الوزير كالطب والهندسة والصيدلة الى غير ذلك.

استمعنا بإمعان إلى الشروط المطلوبة لمنح هذه الرخص واحدة بواحدة، بدءا من تقديم الطلب إلى دراسة الملف من طرف مصالح وزارة... آه الأمانة العامة للحكومة إلى استشارة السلطات المحلية، إلى غير ذلك...

هذه كلها أمور من طبيعة الحال نتفهم أنها تتطلب وقتا لدراسة هذا الملف من جميع جوانبه، إلا أن الذي لا نتفهمه والذي لا يتفهمه المعنيون بالأمر أساسا هو أن تعطى لهؤلاء المعنيين مواعيد للاستفادة من رخصهم ولا تحترم تلك المواعيد وتتعقد الأمور أكثر عند ما يكون المعنيون على مسافة بعيدة م مدينة الرباط، حيث تتعقد الأمور وتعطى لهؤلاء في كثير من الحالات مواعيد كما قلت لتسلم رخصهم ولكن دون جدوى، لا تحترم تلك المواعيد من طرف الأمانة العامة للحكومة ما يمكن أن نسجله بارتياح كبير من مضمون جواب السيد الوزير هو تفهم الأمانة العامة للحكومة لهذه المسطرة المعقدة وما تفرضه من متاعب ومعاناة على هؤلاء وتفهمها باهتدائها إلى التفكير في خلق مشروع أو في إسناد مشروع التفويض للسلطات المحلية لتنوب عنها محليا وذلك رأفة بهؤلاء، كما قلت الذين يترددون لمرات عديدة على مدينة الرباط للحصول على هذه الشهادة. شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة حول الدكاترة العاملين في الإدارات العمومية والجماعات المحلية للمستشارين المحترمين الأستاذ محمد الأنصاري- محمد تيتنى العلوي فليتفضل الأستاذ الأنصاري لشرح سؤاله.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء

زملائي المستشارين

السؤال الذي طرحناه اليوم هو يهم شريحة عزيزة علينا جميعا وهي تنتمي إلى المنخرطين في أسلاك الإدارة واعني بها الدكاترة، هؤلاء الدكاترة الذين ادخلوا الى الإدارة ووظفوا منذ بداية التسعينات وقد الحقوا بادارات في بعض الاحيان لا علاقة للتخصص الذي يحوزتهم الى تلك المهام التي اسندت اليهم وكان ادخالهم للادارة جاء فقط من أجل القول بانهم أصبحوا موظفين وبالتالي أصبحت هذه الفئة على الرغم من الكفاءات المتواجدة من بينهم والسنوات الطوال التي قضوها في التدريس والتحصيل في شتى التخصصات أصبحوا يحسون بإقصاء كبير وتمييز كبير من حيث مشاركتهم في تسيير الشأن الإداري داخل مختلف الإدارات.

بالإضافة إلى حيف آخر وتمييز آخر وهو عدم الاعتناء بوضعيتهم وعدم إدماجهم على غرار ما وقع بخصوص بفئات أخرى من الموظفين وأخص بالذكر مثلا الأطباء والمهندسون والأساتذة الجامعيون، على الرغم من كون الشهادات التي حصلوا عليها تؤهلهم لذلك، وبالتالي وعلى الرغم من الوعود المتوالية وعلى الرغم من الانكباب على وضعية بعض الزملاء لهم مثلا في وزارة الثقافة منذ 1993 بمقتضى المرسوم الخاص بهذه الفئة، وإدماج عدد منهم العدد منهم كأساتذة باحثين، بقي الجميع ينتظر الوعود تلو الوعود..

واعتقد أن الحوار الاجتماعي سواء الأول أو الثاني ربما قد تطرق لوضعيتهم ولكن على أرض الواقع لم يلمس أي واحد منهم أي تغيير في وضعيته إلى غاية تاريخه، الشيء الذي دفع بنا إلى تبني هذه الوضعية والتحمس لوضعها الآن أمام.. في هذه القبة وبالتالي نتساءل ونسائل السيد الوزير ما هي الإجراءات الإدارية التي ستتخذها الحكومة لإنصاف هذه الفئة من الموظفين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير المكلف بالتحديث القطاعات العامة للإجابة على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد نجيب الزروالي، الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس

شكرا للسادة المستشارين على هذا السؤال، وأود أن أقول أن حقيقة ليست فقط شريحة الدكاترة التي هي عزيزة علينا بل كل المغاربة والموظفين هم أعزاء لنا، ثانيا السيد المستشار أود أن أشير على أن التوظيف يتم في إطار أنظمة أساسية تحدد المؤهلات والحد الأدنى لتوظيف المعنيين بالأمر، وبهم ما يخص الدكاترة تم توظيفهم في رتب متصرف السلم 11 طبقا للمرسوم الذي يحدد هذا النظام الأساسي للمتصرفين والأطر المشتركة بين الوزارات ديال 1963، وأنه لما يتم توظيف طبقا لهذا المرسوم، فالمرسوم في رتبة يحدد

لحد الأدنى للشهادة وكل ما هو يزيد على هذه الشهادة لا يعطي أي امتياز.

ثانيا أن الأجرة تؤدى في كل وظيفة عمومية في لعالم تؤدى على الرتبة وليس على الشهادة وهذا ما هو معمول به في العالم، فإذن فيما يخص هذه الشريحة فهم م توظيفهم في إطار متصرف ويقومون بنفس المهام منوطة بزملائهم الذين يزاولون في نفس الرتبة فليس ناك أي مبرر لمنح أي راتب إضافي لهؤلاء نظرا ماثلة المهام وما يقومون به، على أي الآن الوزارة ي بصدد إعادة النظر في عدد الأنظمة الأساسية لأنه ذا التضخم يعطي صعوبة في عقلنة تدبير الموارد شرية، وكذلك على مستوى الإنصاف والعدل فيما خص الرواتب.

كما أنه لابد هنا من ملاحظة أن أشير على أنه ربما عض في هؤلاء من تكلمتم عنهم الدكاترة السيد ستشار تم إدماجهم في إطار عملية إدماج الدكاترة عطلين سنة 1996، وبالتالي فكانت هذه العملية هي ي أفضت إلى توظيف بعض هؤلاء الدكاترة في لائف لا تناسب ربما الشهادات التي يحملونها، ولكن ا لا يمنع أن الآن في إطار الجامعة والتعليم العالي زالت المباريات مفتوحة وأن لهم الحق في أن دموا لهاته المباريات ليلجوا التعليم العالي مع لائهم في إطار المنافسة حول الوظائف في التعليم الي. شكرا السيد الرئيس السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الأستاذ تيتني العلوي في ار التعقيب

السيد المستشار تيتني العلوي:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير

ولا أنا أريد أن أشكر السيد الوزير على التوضيحات ، أعطاها، لكن فقط أريد أن أذكر السيد الوزير أن كال كان تطرح، طرح الإشكال عندما تكلمنا في ر الحوار الاجتماعي على فيما يخص مراجعة ظمة الأساسية وبالتالي مراجعة نظام الوظيفة ومية لأنه أصبح لا يتلاءم إطلاقا مع توجهات ارة بصفة عامة، الآن كنا نتكلم على قانون الوظيفة ومية ولم نتكلم على الأنظمة الأساسية للوزراء في 19-70-60-80 في الوقت الذي لم تكن فيه إدارتنا ومية لها الإمكانات لولوج البحوث والأبحاث وير العمل داخل الإدارة..

الآن نحن في عهد جديد، والمغرب آنذاك عندما وضعت القوانين الأساسية، المغرب آنذاك لم يكن له دكاترة فكان لم يكن له موظفين حاملي الشهادات العليا، بمعنى أنه كان المغرب آخر، الآن الإدارة تتطور والإدارة تيخصها ولا بد الدراسات، تيخصها البحوث، وتيخصها الأشخاص لهذا...، الآن بما أنه المغرب تقدم في إطار تعميمه وأصبحت له عدد من الأطر كثيرة وكثيرة جدا يجب أن نستعمل هذه الأطر لأنه كما سبق الأخ الأنصاري عندما وضع السؤال، هو الأمر سهل لأنه تكوين حامل شهادة الدكتوراه ليس هو تكوين حامل الباكالوريا أو حامل... معنى هذا أنه هذا تطلب للمغرب وللدولة المغربية وللخزينة المغربية أموالا طائلة، إذن يجب على الأقل أن نستغل علم هؤلاء الأشخاص وأن ننظم هذا،

ثانيا أنه بالطبع أنا متفق معكم أنه كانت واحد الإشكالية هو أننا نحل واحد مشكل اجتماعي في واحد الوقت مضى نحل واحد المشكل اجتماعي لأنه إذا نوظف واحد العدد المغاربة لهم شهادات عليا نحل واحد المشكل، ولكن حلنا مشكل اجتماعي وخلقنا مشاكل داخل الإدارة العمومية، وبالتالي أعطي مثال سهل أنه يجد نفسه الإنسان له شهادة عليا بحيث يمكن له أن يفيد الإدارة وتستفيد منه الإدارة، ونلقاه أنه يقوم بعمل حقيقة روتيني ديال موظف عادي، الإشكال هو هذا..

ولهذا نحن نلتمس ولاسيما السيد الوزير أنا أعرفه شخصيا وفي إطار الحوار عرفنا ما يقوم به من عمل، ألتمس أنه في أقرب وقت ممكن يجب تصفية وضعية هؤلاء الناس، ماشي غير هذوا، لأنه عندنا عدد من الوضعيات التي أصبحت متردية داخل الإدارة العمومية، والإدارة العمومية الآن إذا لم تكن إدارة وهذا مفهومكم كوزير ومفهوم الحكومة الحالية إذا لم تكن إدارة بمعنى أنه عندنا ما نديرو بهذه الإدارة الآن لم نبق في عهد الموظف وهذا ولينا في عهد جديد وهو أنه تكون منه وهذا، وبالتالي يجب استغلال طاقاتنا، ديال المثقفين، ديال الشباب، ديال هذا، وإعطاء الأمل، لأن أكثر من هذا لا سياسيا ولا اجتماعيا هو إعطاء الأمال لشبابنا وشباب المغرب باش يجتهد ويوصلوا لشهادات أكثر من دكتوراه الدولة هذا هو المفهوم، وإلا راه احنا كنخلقو واحد الأزمة ضميرية داخل المدارس وثانويتنا على أساس راه حتى واحد ما بغى يقرأ عندنا، وبالتالي كيعرف راسو أنه عندما يصل إلى شهادة ما سيخرج إلى الشارع، لهذا حتى الحكومة يجب عليها أن تعمل

على أساس أنها ترد الآمال شيئا ما لأطفالنا، تلبي آمال هذا وفي نفس الوقت تصلح الإدارة لأنه ضروري وأتمنى في السنة المقبلة أننا لا نضع هذا السؤال، ويكون هذا السؤال تحل وتلقى له الحل. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار الرد التعقيب.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس

أظن أن عدد من النقط التي جاء بها السيد المستشار أننا على اتفاق تام وأود أن أشير أن المجلس الأعلى للوظيفة العمومية الآن هو بصدد دراسة مراجعة القانون العام للوظيفة العمومية، كما كان أن الوعد خلال الحوار الاجتماعي في صيغته الأولية في خطوطه العريضة هو الآن أظن على الله وربما يكمله غدا في اختتام هذا المجلس الأعلى سنتمكن من أن يكون عندنا موقف من المجلس الأعلى للوظيفة العمومية حول هذا القانون، كما أنه كما أشرت في عدد من الأجوبة أن هناك 70 نظام أساسي وبداخل كل نظام أساسي هناك ما بين 5 حتى 6 فئات من الموظفين معناه أنه كاين 350 حتى 400 صنف من الموظفين في الوظيفة العمومية وهذا بالطبع شيء غير معقول وغير منطقي.

والآن نحن نعمل على تقليص هذا العدد إلى 8 أنظمة أساسية مصنفة بالطبع بداخل الإدارة كما قلت بهدف الإنصاف والعدل ولكن كذلك بهدف وضع سياسة أجور أكثر عقلنة وأكثر منطق بالنسبة للموظف وإعطائه بالطبع الرؤيا المستقبلية لمساره الإداري بصفة عامة، غير أنه الذي أود أن أؤكد عليه مرة أخرى أنه طبقا للقوانين الجاري بها العمل اليوم أنه من يلج وظيفة في رتبة فالأجور تؤدى عن الرتبة، هذا باش نكون يعني هذا هو أهم شيء الذي كنت أود أن أؤكد عليه. شكرا السيد الرئيس السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي موجه أيضا للسيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة حول دور المدرسة الوطنية للإدارة العمومية في مشاريع تحديث القطاعات العامة المزمع اتخاذها للمستشارين المحترمين السادة:

المعطي بنقدور، لحسن بيجديكن، عمر بنونة الوريدي، حميد العكرود. فليتفضل الأستاذ المحترم المعطي بنقدور السيد رئيس الفريق

السيد المستشار المعطي بنقدور:

بسم الله

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين المحترمين

بعدما استمعنا إلى رد السيد الوزير حول الدكاترة والقوانين التي هي في طور الاستعداد لإصلاح الأوضاع أعود لأوجه السؤال للسيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة فيما يتعلق بالنسبة للمدرسة الوطنية للإدارة،

تعتبر المدرسة الإدارية رافدا أساسيا وهاما في تكوين الأطر المغربية التي تزخر بها بلادنا وكانت منبرا مشعا للعلوم الإدارية في زمن مضى، غير أنها عرفت في السنوات الأخيرة خمولا وتراجعا ملحوظا مما قلص من دورها الأساسي وإشعاعها، واليوم والعالم بصدد تحول جذري على جميع الواجهات والميادين نعتبر المدرسة الإدارية هي الفضاء الوحيد الذي ستكون له القدرة للقيام بالتكوين المستمر الخاص بالموارد البشرية والعنصر الأساسي لأي إصلاح تروم الإدارة تطبيقه.

ونظرا للأسباب السالفة الذكر نسألكم السيد الوزير إن كانت لوزارتكم رؤيا أو مشروع مستقبلي يعيد لهذه المدرسة دورها الفعال الذي لا مناص منه لتحديث القطاعات العامة، وكذلك ألا ترون السيد الوزير أن بقاء المدرسة الوطنية للإدارة في إطارها المركزي يساهم في الحد من إشعاعها على نطاق باقي جهات المغرب، وإن كان كذلك فهل لكم تصور لخلق فرعيات وتابعات لها في إطار سياسة اللاتمركز وسياسة القرب؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال فليتفضل.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس

السادة المستشارين

أشكر السادة المستشارين عن هذا السؤال المهم في إطار مخطط الإصلاحي الذي نحن الآن بصدده طبقا للتصريح الحكومي، المدرسة الوطنية للإدارة منذ تأسيسها في 8 مارس 1948 من طرف المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، قامت بمهام مهمة جدا وكبيرة حيث إنها كونت عدد كبير من الأطر العليا في الإدارة المغربية اليوم والتي تعد بالآلاف خريجي هذه

المدرسة، ولم تعرف في الحقيقة هذه المدرسة لا خمول ولا أي شيء ولكن كان نوع من التريث لإعادة النظر في مهام هاته المدرسة الإدارية حتى تطلع بالمهام الحقيقية الموكولة لها في إطار التنمية الإدارية وتحديث القطاع العام، وهذا ما دفعنا الآن في الوزارة أن نعيد النظر.

أولا من الناحية الإدارية في مآل هاته المدرسة حيث الآن نحن بصدد إعداد مشروع قانون الذي يحولها من مصلحة مسيرة بصفة مستقلة إلى مؤسسة عمومية بكل الآليات الإدارية والبشرية لتنهض بعملها على أحسن وجه، كما أنه وكل لهاته المدرسة عدد من المهام الكبرى.

أولا هو التكوين وإعادة التكوين واستكمال التكوين طبقا لما نحن بصدده في مجال الإصلاح الإداري الحالي لتكون الإدارة المغربية فعالة مواطنة مرنة مسؤولة وذات مردودية، إذن هذا يتطلب بالطبع التكوين.

ثانيا: الآن المشروع المرسوم هو الآن معروض على أنظار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وحسب علمي أنه تمت المصادقة عليه في مجال التكوين المستمر الذي سيصبح حتمي في كل الإدارات الحالية طبقا لمخطط مديري يوضع مع كل القطاعات الوزارية لوضع تكوين مستمر إلزامي بالنسبة لكل الإدارات ومفتوح لجميع الفئات بالطبع من الموظفين.

ثالثا: الآن طلبنا من المدرسة الوطنية للإدارة أن تعيد النظر في كل التخصصات التي الآن هي بصددها والتي تقوم بها وخاصة في المجال المالي والاقتصادي وتدبير الموارد البشرية وفي مجال التقنيات والمعلوميات في إطار الإدارة الالكترونية وكل ما هو الآن داخل في إطار تحديث القطاعات العامة، كما أنه وقع دعم للبعد التقني والتطبيقي بأسلاك التكوين الأساسية على مستوى البرامج والمناهج حتى يبقى دائما متلائما مع حاجيات سوق الشغل.

كما أنه فتحت هذه المدرسة في وجه الأطر التقنية من مهندسين وغيرهم للاستفادة من مختلف أسلاكها ودوراتها التكوينية في أفق الرفع من قيمة الشهادات المسلمة بها وإعطاء كذلك التكوين الإداري لهؤلاء التقنيين المهندسين وغيرهم الذين يمارسون اليوم بعض المهام الإدارية، كما أنه هناك تكثيف لكل مبادرات التعاون والشراكة سواء على مستوى الوطني أو الجهوي أو الدولي والدليل على هذا أن اليوم المدرسة الوطنية للإدارة أصبحت لها سمعة كبيرة على المستوى الدولي وخاصة في الدول العربية وفي دول أوربا.

أخيرا إنه الآن بشراكة مع خاصة وزارة التعليم العالي ووزارة التربية الوطنية والوزارة المكلفة بالتكوين المهني، طلبنا من المدرسة الوطنية للإدارة أن تكون هناك اتفاقيات لفتح مدارس جهوية للإدارة ستقوم بالدور تحت بالطبع بعدما يتم وضع البرامج والمناهج في إطار المدرسة الوطنية ليكون انسجام بين الوطني والمحلي أن تكون هناك مدارس جهوية للإدارة التي ستمكن الموظفين على المستوى الجهوي باستكمال التكوين وإعادة التكوين أو التكوين المستمر وذلك للرفع من مستوى الأداء الإداري، فإذن اليوم المدرسة الوطنية للإدارة تكون الركيزة الأساسية لبرنامج الإصلاح الإداري والتحديث الذي نحن بصدده طبقا للتصريح الحكومي شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال... اه الأستاذ العكرود.تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد حميد العكرود:

شكرا لكم السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.. أتمنى السيد الوزير هذا الشيء يمشي في الطريق إن شاء الله بإذن الله ونتمنى لكم التوفيق. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم أشكر السيد الوزير على المساهمة وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول البرنامج المستقبلي في قطاع الصناعة التقليدية للمستشار السيد أحمد السرغيني فله الكلمة لشرح السؤال فليتفضل المستشار المحترم لشرح السؤال.

السيد المستشار أحمد السرغيني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون

السيد الوزير المحترم

لقد استبشر خيرا للصناع التقليديين بتعيينكم على رأس قطاع الصناعة التقليدية، كمدافع أمين على هذا القطاع الحيوي الهام وأنها المسؤولية جسيمة أنيطت بكم نقدرها حق قدرها خاصة وأننا نعرفكم معرفة جيدة كمحامي يقف الى جانب العدالة لما فيه الصالح العام.

سيادة الوزير،

إن قطاع الصناعة التقليدية يكتسي أهمية بالغة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني كما أنه بالدرجة الأولى قطاع مشغل إنتاجي صرف، ويستطيع المغرب أن يدخل من خلاله باب المنافسة التجارية الدولية لمميزاته الخاصة الفريدة بالمهارات، الإبداعية، الفنية، الناتجة التراكم التاريخي الحضاري العريق الذي تتميز به بلادنا...

لكن سيادة الوزير، نرى أن هذا القطاع يتخبط في أزمة حادة وخانقة فهو غير مدعم بأي شكل من أشكال من طرف الحكومة، كما أنه لا يستفيد من أي امتيازات تشجيعية وبالأخص في ميدان الضرائب التي تثقل كاهل الصناع التقليديون كما أن هذا القطاع غير مهيكل قانونيا حتى يمكنه المسار الواقعي الاقتصادي العالمي الجديد وأعني بتنظيم الحرف.

وسؤالي السيد الوزير هو ما هو البرنامج الذي أعدته وزارتكم الموقرة لدعم هذا القطاع في المستقبل المنظور من ناحية التشغيل وجلب العملة الصعبة والسياحة؟ ماذا أعدت وزارتكم لتخفيف العبء الضريبي على كاهل الصناع؟ ما هي الخطة التي وضعتموها للتشجيع المصدرين الصناع من أجل الرفع من حجم الصادرات المغربية من الصناعة التقليدية بموازاة مع الدول المنافسة لنا في هذا المجال؟ وأخيرا هل لديكم سياسة واضحة في المعالم شاملة مع قطاع السياحة الخاصة وأننا مقبلون على استقبال 10 مليون سائح في أفق سنة 2010؟

إن الحكومة مطالبة وبإلحاح إعفاء الصناع من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكانت لنا عودة في هذا المجال، إن الحكومة مطالبة بتدخلها العاجل لتقوية القطاع وبلورة هياكله الصلبة وقادرة على مواجهة ومسايرة التحديات الاقتصادية العالمية التي أصبحت لا تعرف القيود ولا الحدود، فالصناع التقليديون ينتظرون منكم أجوبة مقنعة ودقيقة وصريحة عن هذه الأسئلة لما هو معروف عنكم من صراحة متناهية تشفي كافة الصناع ومتماشيا مع ما صرحتم به من برامج لهذا القطاع وانسجاما مع سياسة هذه الحكومة الذي تنوي امتصاص البطالة وتشجيع الاستثمار وتدعيم الاقتصاد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للاجابة عن السؤال. فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد الخليفة، وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمين

بادئ ذي بدء أتوجه بالشكر إلى المستشار المحترم السيد حميد السرغيني من فريق التجمع الوطني للأحرار على وضعه لهذا السؤال المهم والهام في نفس الوقت، وقبل ذلك أريد أن أشكره على حسن ظنه بي وعلى عواطفه الجياشة وأتمنى بالفعل أن أكون عند حسن ظن الصناع التقليديين في مجموع الوطن المغربي وأن نوظف ونكرس كل مجهوداتنا من أجل خدمة هذا القطاع الذي يعبر بدون شك عن حضارة شعب وهوية أمة، وبالتالي فإنني أشاطره الرأي عندما يشرح كل المعوقات وكل التراكمات السلبية التي عرفها هذا القطاع على مدى أحقاب طويلة ويمكنني أن أبشره الآن بأنه هذه الحكومة عكفت على هذا الملف بجدية وبمسؤولية ويمكن أن أصرح بدون تردد أننا اليوم استطعنا أن نحاصر وأن نحصر كل المعوقات وكل التراكمات السلبية وهي ملفات ضخمة وكبيرة جدا كانت تخفي كل تطور يمكن أن يعرفه هذا القطاع، وهذا شيء مهم لبلادنا أن تشخص الأمراض وتشخص المشاكل وتشخص المعوقات وتشخص السلبيات..

وانطلقنا الآن ولأول مرة مادام السيد المستشار المحترم يتساءل عن الاستراتيجية أو يتساءل عن الأفق في المدى البعيد والمدى المتوسط، انطلقنا الآن ولأول مرة في حصر كل ما يتعلق بالصناعة التقليدية ويمكن أن أؤكد بدون تردد أننا بالفعل حاصرنا كل ما يمكن أن يعتبر ميزات لهذا القطاع، يعتبر إيجابيات لهذا القطاع ويعتبر أيضا مقومات أساسية لهذا القطاع، وبالتالي هذه الحكومة أصبحت الرؤيا واضحة بالنسبة لها، فلقد أعددنا 10 مداخل أساسية لهذا القطاع ستكون هي الاستراتيجية القادمة، وبالتالي لا يمكن ولا بصفة من الصفات أن نخطئ الطريق:

أولا عندنا محور يتعلق بمعرفة القطاع أي إحصاء الصناع التقليديين، والصناعة التقليدية، وهذا إذا لم يتم لا يمكن أبدا أن نأخذ الطريق الحقيقي من أجل أن نعرف مشاكل الصناع ومشاكل الصناعات التي يتخبط فيها القطاع برمته.

ثانيا: البنيات الأساسية للقطاع وبالتالي فإن البنيات الأساسية لهذا قطاع كما يعلم الجميع هي بنيات تكاد تكون في جلها مهترئة ويمكن أن نقول بأن أصبحت عبئا ثقيلا لا على الصناع التقليديين ولا على الإدارة وبالتالي وجدنا في هذا المحور وفي هذه البوابة على الأقل أكثر من 20 تدبيرا. كذلك هيكلة وتنظيم القطاع وهذا شيء أساسي لا يمكن أبدا أن ننهض بهذا القطاع إلا إذا استطعنا هيكلته وتنظيمه وهو شيء يجب أن نتجه إليه وبأقصى ما يمكن من السرعة حفاظا على هذا القطاع وحفاظا عليه من أجل أن يجابه في المستقبل كل التحديات المفروضة على قطاع مثل قطاع الصناعة التقليدية.

وفي مقدمة ذلك يجب على بلادنا أن تهيئ قانون تنظيم الحرف، لأن هناك الآن فوضى لا مثيل لها فبعد أن لم تصبح هذه الحرف منظمة في إطار التقليدي القديم، أصبحت الآن هذه الحرف يجب أن نجد لها سندا قانونيا من أجل إزالة كل الشوائب المتعلقة بها. يمكن أن استمروا لكن أعتقد ضيق الوقت - السيد الرئيس- هناك 10 محاور لا يمكن أن نتكلم عنها كلها، ولكن اسمحوا لي بدقيقة فيما يخص الجانب الجبائي الذي أشار إليه السيد المستشار المحترم الجانب الجبائي هو المحور الرابع في هذه التوجهات الجديدة أو هو المدخل الرابع للإصلاح ويتعلق الأمر ليس فقط بالجانب الجبائي ولكن كذلك بالاستثمار وبالتمويل.

وفيما يخص الجانب الجبائي إنني متفق مع السيد المستشار المحترم أن الجبايات وأن الضرائب التي تثقل كاهل هذا القطاع، يجب أن تعيد فيها النظر بصيغة أو بأخرى، وأؤكد له أنني فتحت عدة حوارات وأخبرت السيد الوزير الأول الذي يعرف تمام المعرفة هذا القطاع، كما أني تذاكرت مع السيد وزير المالية ويمكن أن نقول أنه من الواجب أن تكون لجنة تعكف على ضرائب وعلى جبايات حقيقية تتفق ومع هذا القطاع ومع الدور الذي يجب أن نلعبه، ولا يمكن أبدا أن لا أشاطركم الرأي بأنه بالفعل يجب أن تضحي الدولة بالكثير من أجل أن يؤهل هذا القطاع تأهيلا حقيقيا، شكرا السيد الرئيس على سعة صدركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لسيد لوزير الأستاذ لسرغيني لكم لكلمة في إطار لتعقيب.

السيد المستشار أحمد السرغيني:

شكرا السيد الرئيس

شكرا كذلك السيد الوزير المحترم، يعني حسينا فيه كاين واحد الحنان في هذا القطاع ديالنا، فقط الذي أريد قوله السيد الوزير المحترم عندي واحد النداء لكم السيد الوزير بأن عدد كبير من الصناع التقليديين اليوم مراسمهم ومتاجرهم وسكناهم محجوزين على يد المحاكم في السجن لغلاء الضريبي، لا يمكن لهم أن يؤدون، راه عندنا واحد العدد أنعم السي كاين دابا الآن راه المساطر الجنائية راها خدامة وتتسيزي في الصناع التقليديين وغادي نقول لكم كان عندنا هذه يعني ماشي نكتة ولكن واقع في سنة 1990، كان معرض الصناعة التقليدية بالدار البيضاء وكان معرض إدارة السجون بالدار البيضاء وتتشوفو نفس المصنوعات التقليدية لا في مركز السجون ولا عند الصناع التقليديين، إذن كان بهم واحد حتى هما كذلك كان واحد عدد من الصناع دخلوا للسجون، ولهذا، هذا نداء الذي أقوله للسيد الوزير المحترم، يعني نداء وأكرره كذلك.

السيد الوزير المحترم، بغيت نقول لك على قضية تصدير منتوج الصناعة التقليدية، اليوم منتوج الصناعة التقليدية منين تتشوفه مناسب مع واحد العدد ديال منتوج ديال الدول التي هي منافسة لنا في قطاع الصناعة التقليدية أعطيك مثل كاين دولة تصدر 4 مليار دولار في قطاع الزربية، والمغرب فيه كاهن يعني واحد.. عندنا خمس من الساكنة المغربية وتتصدر 70 مليون دولار على جميع المنتجات وعلى جميع حرف الصناعة التقليدية التقليدية هذا لا يعقل، ولهذا السيد الوزير المحترم أريد أن أقول لكم تيخصنا نعطيوا الاهمية للوحدات الإنتاجية ومنين تتشوف كذلك مدونة الشغل التي هي رقم 4 المادة 4 التي تخصص في الصانع التقليدي في التحديد يخدم 5 عمال، لا يعقل هذه عمرها ما كاينة، وعمرها ما كانت، وكانت عندنا من بكري كان عندنا 10 عمال وتكون آلة التي لها 10 خيول، واليوم حددوها ونحن نطالب باش نشغل التشغيل وندخل الخداما، والعامل والصانع التقليدي هو مكون ومشغل ومنتج خصها ما تعطى شاي، هذا التحديد هذا التحديد راه غير لائق به، وشكرا ونشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. ننتقل... آه السيد الوزير في إطار التعقيب.

لسيد وزير لصناعة لتقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

لا حقيقة ما تفضل به السيد المستشار المحترم يمكن اعتباره نقاش لكل قطاع الصناعة التقليدية، نريد أن نركز فقط علة مشكل الجبايات وعلى مشكل الضرائب، بالأسف كما قلت بلادنا لم تتوفر على إحصاء الصناع التقليديين والصناعة التقليدية من أجل أن نقوم بعمل مهم فيما يخص هذا الجانب الجبائي ولكن سأقول لك على سبيل المثال، كان إحصاء نموذجي في جهة مكناس، اتضح منه أن 2,2٪ من مقاولات الصناعة التقليدية تتوفر على المحاسبة 2,2٪ يتوفرون على المحاسبة والباقي كله يؤدي الضريبة الجزافية، هذه الضريبة الجزافية بدون شك التي لا تكون خاضعة للمقاييس العلمية، بدون شك يمكن أن تجر إلى ما تفضل به السيد المستشار المحترم..

فلهذا نحرص اليوم وبكل مسؤولية على أن هذا الملف يفتح من أجل أن نحافظ ليس فقط على مستوى المعيشة بالنسبة للصناع التقليديين ولكن على مستوى الصناعة التقليدية التي يجب دعمها بطبيعة الحال نحن لن نأخذ بالحد الأقصى الذي يقول للصناع التقليديين يجب إعفاؤنا على مدى 20 سنة مثل الفلاحين ولن نأخذ كذلك بأنه بالجانب الآخر الذي يقول ليس هناك أي إصلاح بالنسبة للجبايات في الصناعة التقليدية، نحن سنبحث عن فضيلة الوسط وعن الممكن من أجل أن نجر هذين الابعدين إلى نقاش جدي ومسؤول من أجل النظر بصفة واضحة إلى الجبايات بالنسبة لهذا القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ننتقل للسؤال الموالي موجه كذلك للسيد وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول مخاطر المكننة على قطاع الصناعة التقليدية للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الشرقاوي، عمر مكدر، عمر ادخيل، حسن زهير، حسن قيشوحي، بولهام بيتا، الحسين الجامعي. فليتفضل الاستاذ عبد الرحيم الشرقاوي لشرح السؤال.

السيد المستشار عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

إخواني المستشارون المحترمون

السيد الوزير، يحتل قطاع الصناعة التقليدية مكانة هامة ويلعب دورا حيويا في تنشيط الحركية الاقتصادية ببلادنا إذ يساهم بنسبة مهمة في الناتج الداخلي الخام ويشغل حوالي 20٪ من السكان النشيطين على المستوى الوطني إلا أنه رغم كل ذلك لا يحظى هذا القطاع الواعد بما يكفي من الدعم والاهتمام.

السيد الوزير، وتزداد الأوضاع تأزما بسبب المكننة، بحيث يكاد المستهلك لا يفرق بين منتوجات الصناعة التقليدية ومنتوجات المكننة، التي غزت السوق، بل وعادة ما يفضل هذه الأخيرة نظرا لقلة ثمنها ويبقى الصانع التقليدي مكتوف الأيدي لا حول له ولا قوة أمام ارتفاع تكاليف الإنتاج، وحدة المنافسة.

السيد الوزير المحترم، وإذ نؤكد ثقتنا في الحكومة وفي وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي التي تفعل كل بوسعها قصد توفير الحماية الضرورية لقطاع الصناعة التقليدية بمختلف أنشطته إلا أننا نسائلكم السيد الوزير ما هي تصوراتكم والإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتوفير كامل الحماية لمنتوجات الصناعة التقليدية وحماية الصناعة التقليدية الذي أصبح مهددا في قوت يومه؟ وكذلك نسائلكم السيد الوزير ما هو منتظر منكم في مدونة الشغل كما قال زميلي خاصة في المادة 4 التي تحدد عدد الصناع التقليديين في 5؟

معالي الوزير، وهل في رأيكم السيد الوزير 5 صناع سيكفون لصناعة الزربية التقليدية، 5 آش غادي يديروا لها؟ شكرا لكم معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال فليتفضل.

لسيد وزير لصناعة لتقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا لكم السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمين

بادئ ذي بدء أتوجه بالشكر للسادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد الديمقراطي الذين يضعون مشكلا أساسيا وحقيقيا وواقعيا بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية وهي دخول الآلة أو ما اصطلحوا على تسميته بالمكننة في قطاع الصناعة التقليدية وأريد في البدء وقبل الاسترسال في السؤال الذي توصلت به أن أؤكد أن بالنسبة للتساؤل الأخير أنه ليس مبرمجا اليوم، أنني مستعد للجواب عنه عندما يبرمج. ولكن أريد أن أطمئن السيد المستشار المحترم أننا بعد 3 أيام سنكون قد انهينا في وزارة الصناعة التقليدية قانون الحرف وهو الذي سيحدد التعريف الحقيقي للحرف وللحرفة وليس غيره لا في مدونة الشغل ولا في غيرها، فلهذا يجب أن نكونوا مطمئنين وأؤكد لكم بأن الحكومة واعية كامل

الوعي وعلى رأسها السيد الوزير الأول بالصناعة التقليدية وما جاء في المادة 4 من مدونة الشغل، ولكن بالتفصيل يجب أن نكون مستعدين جميعا للحوار في هذا الموضوع.

فيما يخص دخول المكننة إلى الصناعة التقليدية، يجب أن نعترف أن المكننة التي أصبحت في بلادنا ولاسيما قطاع الزربية هي مكننة عرفتها بلادنا قبل أن تصبح هذه المكننة داخل بلادنا، فكثير من الزرابي كانت تجلب من أوروبا ومن أسواق أوروبا مصنعة وتباع في المغرب وهذا شيء موجود كما في قطاعات أخرى، هذا لا يعني أنني أوافق لا مبدئيا ولا نهائيا على هذا النوع من التصرف ولكن يمكن أن أقول ريثما نشرع في تطبيق الحلول أنه ما يخضع إلى المكننة في عرف كل العالم هو ليس صناعة تقليدية، نحن نتكلم عن الصناعة التقليدية، الحقيقية، ولكن كذلك يجب أن نعترف بسلبيتها، لماذا يقبل المواطن على ما هو ممكنن ولا يتبع ما هو موجود ومشغل باليد، ولا يجب أن نعترف بأن القدرة الشرائية للمواطنين ليس في مجموعهم ولا في أغلبيتهم الساحقة قادرين على شراء ذلك النوع من الزرابي الذي نعرف ثمنه في أقل ما يمكن الآن 700 درهم للمتر، هذا شيء مؤكد، إذن كاين ضعف في القوة الشرائية، ثانيا، وهذا شيء مهم الذي يجب أن نقوم به الناس الذين تداهمهم المكننة وهو شر مستطير أي لابد أن نعترف بأنه سيصل إلى بلادنا، إننا يجب أن نحسس ونقوم بحملات تحسيسة في داخل كل قطاع بأهمية الشيء المصنوع يدويا والشيء الذي تدخل فيه الماكنة وهذا دورنا ودور الصناع التقليديين ويجب أن يلعبوه لا من خلال القطاعات ولا من خلال غرف الصناعية التقليدية.

ثالثا، يجب أن نعترف كذلك بأننا كصناع تقليديين يجب أن نقوم بدورنا في تحديد كل الآليات التي تؤدي إلى أن يصبح هذا المنتوج مقبولا لدى المستهلك المغربي ولدى الخارج، هذه بعض السلبيات التي لربما أثرت من أجل أن يكون هذا القطاع اليوم توضع بجانبه المكننة ونخاف منه، وأقول لكم بأن العولمة الكاسحة وفتح السوق سواء صنعنا هذا داخل بلادنا أو جلب إلينا هو بدون شك سيكون عاملا مؤثرا داخل السوق المغربية كما في غيرها من الأسواق الدولية، وعلينا إذا أردنا أن نجابه هذه التحديات للحفاظ على الصناعة التقليدية أن نبدأ بأنفسنا ونؤهل قطاعاتنا وندفع بها للواجهة ونبرز قيمتها سواء كشيء أساسي وحضاري ومبني على تاريخ وكشيء يمكن استعماله لآلاف السنين وكلما ازداد يومه كلما علا ثمنه، هذا شيء يجب أن نقوم به، فالحكومة الآن بصدد هذا الورش ويمكن أن نقول أنه يدخل في أحد المحاور الإصلاح العشر التي كنت أتحدث عنها من أجل ذلك فإننا:

أولا سنقوم بتحسين مستمر للجودة عبر الاستجابة لرغبات المستهلك، باتفاق معكم وباتفاق مع القطاعات الست أو السبع الآن التي أحصيناها والتي المكننة بالفعل دخلت فيها وليس قطاع الزرابي وحده. ثانيا: نقوم الآن بعملية وضع المواصفات وتطبيقها واحترام الخاصيات الموجودة المميزة للجودة،

ثالثا لابد من استعمال الفعال لآليات الملكية الصناعية، إذا لم نكن نمتلك هذا العنصر، راه يستحيل أننا نقاوم من الناحية القانونية.

رابعا: اعتماد ونهج الابتكار والتصميم لمسايرة تغيرات أذواق المستهلكين اما كنمشيو مع المواطنين وكنشوف دوقهم، والذوق اليوم يتغير. نحن منفتحين على كل العالم ونرى ويجب أن نقاوم كل ما نراه بأسلوب جديد، والأسلوب الجديد هو الدخول إلى سوق المنافسة وإرضاء الذوق المغربي.

خامسا: تنظيم الحرف، وهذا هو بيت القصيد هذا القانون سيحدد لنا ما هي الاشياء التي تدخل في الصناعة التقليدية إذن عمليا أشكركم لأنكم أثرتم موضوعا جد مهم بالنسبة لمستقبل الصناعة التقليدية، وأتمنى أن نشتغل سواء من أجل تأهيل هذا القطاع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير هل لديكم تعقيب الكلمة للمستشار في إطار التعقيب

السيد المستشار عبد الرحيم الشرقاوي:

معالي الوزير

في الواقع ما خليتيو لي ما نزيد، يعني أجوبتكم كلها كانت في المستوى، وأنا متيقن ما غادي شاي نزيد لان قال أخي وزميلي الأستاذ السرغيني ما فيه الكفاية الذي أطلبه منكم وأترجاكم أن بصفتكم تتعرفكم تحبون الصناعة التقليدية لا في الحكومة السابقة واخا ما كنتم شاي في الصناعة التقليدية ولا حاليا، وبانوا لنا بعض النتائج للحمد الله مشينا بها بخير مع الصناع التقليديين والصانعات كذلك، الذي أريد أن أؤكده لكم كما قال الأخ السرغيني الناس راهم في الاعتقال وفي السيجي، أنا لم أقل هذا الشيء، الناس راهم معتقلين راهم كاينين في

السجن حاليا من أجل الضرائب ومن أجل السلفات ومن أجل الصوائر،

معالي الوزير

بالله علي ايلا كاينة الصانعة اللي باعت المرمة ديالها وباعت الحويجات ديالها باش توكل أولادها وراه أصبحت ربنا خلقتنا، هذا عار بين أيديكم، راه ايلا جيت نطول لكم ونقول لكم الصناع والصانعات حاليا الازمة التي يعيشونها راه تيبكي بالكثير، وأنا أعيد وأترجاكم هذا الشيء الذي قلتموه أنا فارح به وما شي بوحدي جميع المستشارين الذين هم في الصناعة التقليدية أو الآخرين، وتنزيد نترجاكم باش تشوف في حالة الصناع والصانعات وبالخصوص من أجل الضرائب وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير، وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وقبل أن ننتقل إلى السؤال الموالي أريد أن أحيطكم علما بجدول أعمال الغد وبعد غد،

بالنسبة لمجلس المستشارين يوم الأربعاء 9 يوليوز 2003 أي يوم غد جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

أولا مشروع قانون 03-22 يقضي بتغيير وتتميم القانون 2-29 المتعلق بوحدات القياس.

المشروع الثاني يتعلق بالتصديق على الاتفاقيات الموقعة بين المملكة المغربية وجمهورية السينغال لتفادي الازدواج الضريبي.

ثالثا النصوص الأخرى الجاهزة،

ثانيا يعني الفقرة الثانية من جلسة يوم غد صباحا تخصص.. جلسة علنية خاصة بتحديد الثاني لثلث مجلس المستشارين.

إذن بعد الجلسة ديال التشريع غادي ندخلو في الجلسة الثانية ستكون عمومية ومبثوثة مباشرة بتحديد الثلث، التجديد الثاني لثلث مجلس المستشارين.

ثانيا يوم الخميس 10 يوليوز الساعة التاسعة والنصف صباحا جلسة عمومية تخصص لاختتام عمل المجلس: خطاب السيد رئيس مجلس المستشارين تلاوة برقية المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة واستسمح ان قاطعت اعمال هذه الجلسة حتى نكون كلنا في الصورة من هذا البرنامج للغد وبعد غد.

وننتقل مباشرة إلى السؤال موجه إلى السيد وزير التجارة والصناعة والمواصلات حول الإجراءات التحفيزية للقطاع التجاري أمام تزايد المنافسة للمساحات الكبرى بالمغرب للمستشار المحترم السيد أحمد حاجي فليتفضل السيد لشرح سؤاله مشكورا.

السيد المستشار أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

إخواني المستشارين المحترمين

في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي أو العولمة التي يشهدها العالم، عرف القطاع التجاري المغربي انتشار العديد من المساحات الكبرى، ولم تقتصر هذه المساحات على المدن الكبرى، كالدار البيضاء والرباط بل تعدتها لتشمل العديد من المدن المغربية وخاصة المتوسطة منها، غير أن القطاع التجاري الوطني وخاصة بالمدن المتوسطة لم يستطيع مقاومة هذه الشركات العملاقة التي حشدت أو جلبت القوة الشرائية بهذه المدن أمام هشاشة البنية التحتية للتجارة التقليدية، الشيء الذي انعكس سلبا على مهنيي القطاع من التجار الصغار والتجار بالجملة وعلى الوضعية الاجتماعية لآلاف العائلات العاملة بها، والتي تتميز بمعاملة خاصة مع ذوي الدخل المحدود أو الدخل الموسمي.

وأمام هذا الوضع الاجتماعي طلبنا في أكثر من مناسبة وأشرنا إلى مشاكل القطاع الذي ظل صامدا طوال التاريخ يقاوم السلبيات والإجحاف والتجاهل لمشاكله وعدم تقدير أهميته ودوره الذي يقوم به في تحريك وتنشيط الاقتصاد ومساهمته في تقريب السلع إلى المناطق النائية، وتصريفها حسب مقدرة السكان وظل صبورا ووفيا لمهنته ورسالته واليوم نعتبر التساهل مع هذه الشركات التي غزت الأحياء والدروب والامتيازات التي تتمتع بها على حساب هذا القطاع التجاري بطريقة أو أخرى، تخلي الحكومة على القطاع، أي القطاع التجاري وبالتالي هو في الحقيقة تخلي الحكومة على آلاف الأسر سواء العاملة بالقطاع أو المتعاملة معه.

وفي ظل هذه الوضعية الخطيرة ولتأهيل القطاع التجاري الوطني نسائلكم السيد الوزير المحترم ما هي التحفيزات والمساعدات والإجراءات التي تنوي وزارتكم الموقرة اتخاذها لتفادي القطاع التجاري

الوطني وجعله قادرا على مواكبة العولمة والإنتاج التجاري والقيام بدوره الاجتماعي مع باقي الطبقة الاجتماعية العريضة من المواطنين؟ فإذا كانت الحكومة نهجت سياسة التأهيل لمواجهة المنافسة فما هو نصيب التجار الصغار والتجار الجملة ونصف الجملة من هذه السياسة؟ وهل لا يشملهم مخطط الحكومة، مثل المخططات السابقة؟ وما ذا هيأنا كبديل لهؤلاء التجار الذين شلت حركتهم التجارية أول إطلالة للعولمة في بلد يعتبر بوابة للعالم الأوروبي والإفريقي وهدفا استراتيجيا للدول في إطار العولمة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال. فليتفضل مشكورا.

السيد رشيد الطالبي العلمي، وزير الصناعة والتجارة والمواصلات:

شكرا السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمين

السيد المستشار المحترم

أولا أشكره على طرحه هذا السؤال، وأبدأ بالإجابة على.. هو في الحقيقة ليس سؤال واحد الذي طرحه السيد المستشار المحترم، طرح مجموعة من الأسئلة، أولا، فقط للتأكيد قبل الإجابة على السؤال أن الحكومة لن تتخلى ولم تتخلف في أي وقت ولا الآن عن التجار الصغار أو التجار كيفما كان نوعهم، والدليل أن هذه الوزارة قدمت برنامجا يوم 21 يونيو في إطار واحد السنة التي سنتها هذه الوزارة وهو اليوم الوطني للجارة الداخلية الذي كان يوم 21 يونيو والذي تقدمنا به وتحت رئاسة السيد الوزير الأول، تقدمنا ببرنامج النهوض بقطاع التجارة الداخلية، فعلا التجارة الداخلية نحن واعون كل الوعي بأهمية القطاع لأنه منتشر، يشغل حوالي مليون ونصف من المواطنين، يساهم ب 12,8 ./. من الدخل الصافي، توجد حوالي 700 ألف أو 750 ألف نقطة بيع وحدة تجارية موزعة على الصعيد الوطني، يقوم بتموين الأسر في الأحياء وفي الأرياف وفي كل المناطق لعب دورا تاريخيا. فنحن واعون بأهمية القطاع، هذا القطاع فعلا الآن هو المنافسة مع الفضاءات الكبرى، أقول بأنه المنافسة ليست فقط مع القطاعات الكبرى، هناك مجموعة كبيرة من عوامل المنافسة: أولا تبدأ بضعف القطاع. ثانيا عدم إمكانية ولوج أو عدم ولوج إمكانية التمويل، المنافسة الغير الشريفة مع المساحات الكبرى، مع الباعة المتجولين أو التجارة الغير المهيكلة إلى غير ذلك..

هذه الأشياء كلها واعون بها، وضعنا برنامج والسيد المستشار المحترم بصفته رئيس غرفة التجارة ولقد تناقشنا في هذا الموضوع مرارا، أنه الوزارة ستحيل هذا البرنامج، برنامج النهوض بقطاع التجارة الداخلية على الغرف قصد دراسته وإغنائه، هذا من جهة.

من جهة أخرى فيما يخص الفضاءات الكبرى، هو المحور الأساسي لهذا السؤال، أقول أن لابد في إطار العولمة وفي إطار تأهيل الاقتصاد أنه تكون عندنا مساحات كبرى، ليست بالطريقة التي توجد بها حاليا فعلا لأنه نزلت بواحد الطريقة غير مدروسة مما خلق أو سبب بعض المشاكل للتجار تتراوح نسبة المشاكل بين منطقة وأخرى من مشاكل بسيطة إلى مشاكل معقدة فالقيام بهذا... أولا مواجهة هذا اكتساح المساحات الكبرى اعتقد أن إغلاق المساحات الكبرى ليس بالحل السليم، فبالتالي فكرنا في تقوية قدرات التاجر الصغير أو المتوسط أو التقليدي كما سماه السيد المستشار حتى يتسنى له مواجهة هذه المنافسة ويواجه جميع عوامل المنافسة كيفما كانت ومن أين تأتي، فأول مسألة أو أول إجراء يعني الإجراءات السريعة وإحداث وسائل التمويل تتناسب مع الإمكانيات ووضع وحالة وحجم التاجر.

ثانيا تنظيم التجار في إطار تعاونيات تسمح لهم بالقيام بعمليات الشراء والتمويل approvisionnement والتحكم في الأسعار، كما تعمل هذه المساحات الكبرى، مواكبة التجار ومصاحبتهم في مسك محاسبتهم وتحسين سبل تدبير تجارتهم وذلك عن طريق مراكز تدبير المحاسبة المعتمدة والاهم من هذا كله ما جاء في اتفاق 30 أبريل: الرفع من القدرات الشرائية للمواطن حتى يمكن لنا أن نخلق نهضة تجارية كذلك داخل المغرب والتي ستسمح لهؤلاء التجار كذلك أن يستفيدوا بواحد القدر من القدرة الشرائية للمواطن. لأنه في غياب القدرة الشرائية الكل سيصاب بشلل لا المساحات الكبرى ولا التاجر الصغير، فالرفع من القدرات الشرائية للمواطن كذلك ستساهم في إغناء هذه التجارة ديال التاجر المتوسط والصغير، عموما هو البرنامج طويل سيحال على الغرف التجارية والسيد الرئيس بصفته رئيس غرفة سيتوصل بهذا البرنامج قصد إغنائه وتفعيله على مستوى غرفته محليا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ حاجي.

السيد المستشار أحمد حاجي:

شكرا السيد الرئيس

شكرا كذلك السيد الوزير على توضيحاته، بالطبع أتوجه بالشكر الجزيل للسيد وزير التجارة والصناعة فعلا منذ توليه لهذا المنصب من طرف صاحب الجلالة نصره الله وهو يعطي الاهتمام لهذا القطاع، فقط الذي أريد أن أزيده للسيد الوزير في هذا الجواب، قبل قليل كانوا زملاؤنا في الصناعة التقليدية طرحوا عددا من المشاكل بالنسبة للإخوان في الصناعة التقليدية راه نفس المشاكل يعيشها التجار كذلك الصغار ولا الكبار، الذي نريده وهو أن الحكومة تساند هذا القطاع، هذه تجارتنا الداخلية لأنه الآن نحن دخلنا في تطبيق العولمة خصكم تكونوا بجانبنا لا تعطى الامتيازات لا للمستثمرين الأجانب، خصنا تعطى أولا للمستثمرين الوطنيين دياولنا باش يمكن لنا على الأقل نقف على أرجلنا، باش نتنافسو العولمة صعيب ولكن على الأقل نبقى متواجدين في الساحة. وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب. فليتفضل.

السيد وزير التجارة والصناعة والنقل:

فقط للتأكيد السيد المستشار المحترم، وهذا واحد الكلام يدور كثيرا أنه أعطى امتيازات للمستثمرين الأجانب على المستثمرين المغاربة، هذا غير وارد بصفة نهائية فقط أن رؤوس الأموال ممكن أن تكون أجنبية، لكن لما يصبح المستثمر عنده سجل تجاري مغربي فهو يصبح مقاولة مغربية، يؤدي الضرائب للدولة المغربية ويشغل مغاربة، فبالتالي أنه لم يكن هناك أي امتياز ما بين مستثمر أجنبي ومستثمر مغربي، راه جميع الامتيازات تعطى للمستثمرين كيفما كانت جنسيتهم.

النقطة الثانية والمؤكدة كذلك واللي خصنا نوضحها أنه هذا البرنامج راه جاء من عند غرف وجاء من عند التجار وناقشناه مع الجمعيات عاد خرجنا بهذا البرنامج معنى أنه ما جي من عند المشاكل تم إحصاؤها مع الفاعلين في هذا الميدان، نحن واعون بأنهم يعيشون مجموعة من المشاكل، وكاين اللي على حافة الإفلاس وغير ذلك، فبالتالي هذا البرنامج هو لمواجهة هذه المشاكل وتدعيمهم، ليس فقط مقارنة مع المساحات الكبرى، لكن في جميع مجالات الحياة الأخرى. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم وننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير السياحة حول ضرورة تحسين المحيط العام للنشاط السياحي للمستشارين المحترمين السادة:عبد اللطيف أبدوح، مصطفى الحديوي، عبد الكريم الناصري، عزيز الفيلالي، طاهر الفيلالي، احمد لخريف، محمد الأنصاري، محمد أبو الفرج. فليتفضل أحد المستشارين لشرح السؤال مشكورا.

السيد المستشار محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير

إخواني المستشارين

غير خاف علينا أن المغرب يتوفر على موقع جغرافي متميز وإمكانات طبيعية فريدة تؤهله لتطوير وتنمية الصناعة السياحية من أجل تحسين تنافسيته. كما أن الطبيعة توفر للبلاد ثروات سياحية تساعد على تنويع المنتوج، إلا أن هذه المؤهلات لا تعفي القطاع من عدة مشاكل يجب الانتباه إليها. من ارتفاع كلفة الخدمات والعجز الحاصل على مستوى الجهود الإنعاشية والترويجية وكذا افتقار العديد من المواقع السياحية للتجهيزات الأساسية، إن النهوض بقطاع السياحة يحتاج إلى تقوية التجهيزات الفندقية مع تهيئ فضاءات سياحية خاصة بالأجانب وكذلك بالسياحة المغاربة، وخلق مركز للتكوين المهني في ميدان الصناعة الفندقية مع تشجيع بناء وحدات من الصنف الأول والثاني ووضع التجهيزات الأساسية في القرى السياحية، والتفكير بجدية مع مختلف الشركاء الاقتصاديين في تهيأة السواحل المغربية وتجهيزها، وتهيأة بعض المناطق وجعلها رهن إشارة المقاولين السياحيين مع خلق فضاءات للنزهة والترفيه وذلك من أجل تحفيز وجلب المستثمرين في هذا الميدان.

لذا السيد الوزير نسائلكم هل فكرتم في خلق مندوبيات جهوية للسياحة لتقوم بتنمية القطاع جهويا وكذا إيجاد أراضي عقارية وتخصيصها لإقامة مشاريع ذات طابع سياحي؟ وهل تم التفكير في السماح للشركات الفندقية بالاستفادة من القروض بمعدلات تفضيلية قصد إعادة هيكلتها؟ وهل هناك مراجعة للوثائق الحضرية وجعلها تستجيب لخصوصيات كل

مدينة على حدة؟ وهل هناك تبسيط في مساطر منح رخص النقل السياحي؟ وهل هناك كذلك استراتيجية لتبسيط المسطرة من أجل الحصول على رخص وفتح وكالات الإسفار؟ وهل هناك نية لخلق وحدات سياحية بالمراكز القروية تتلاءم وطبيعة المنتوج السياحي الجبلي. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير السياحة للإجابة على السؤال. فليتفضل مشكورا

السيد عادل المعطي، وزير السياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمون

إذا سمح لي السيد المستشار المحترم سأركز جوابي على بعض المواضيع، وأولا أريد أن أتكلم على النقل البري والسياحي التي عمرو ما جاء في أسئلتكم في هذا الحضور الموقر، ففي هذا الميدان الاتفاق الإطار بين الحكومة والمهنيين نص على دعم القطاع لكونه أحد العناصر المهمة للرفع من جودة المنتوج السياحي الوطني، وهذا ما دفع وزارة السياحة إلى القيام بإعداد مشروع قانون خاص بهذه المهنة، ويهدف بالأساس إلى:

أولا - التعريف بمهنة النقل السياحي البري ومع تحديد شروط الممارسة.

وثانيا - تحديد خاصيات هذا القطاع بالمقارنة مع باقي فروع النقل البري.

ثالثا - تنظيم وهيكلة مقاولات النقل السياحي البري.

ورابعا - إدماج وكالات كراء السيارات في إطار النقل السياحي.

خامسا - تعزيز المراقبة التقنية على حافلات النقل السياحي.

سادسا - تحديد العقوبات بالنسبة لكل مخالفة لمقتضيات المشروع.

طبعا تعمل هذه الوزارة بتنسيق مع وزارة النقل على تقنين هذا القطاع، وستنظم في المستقبل القريب إن شاء الله مشاورات مع الممثلين المهنيين في هذا القطاع.

وفيما يخص الشطر المتعلق بالاستثمارات إذا سمحت لي كذلك كلمة عن الاستثمارات أريد أن أؤكد مرة أخرى أن النتائج الأولى للاستراتيجية الجديدة المعتمدة برزت على الخصوص في ميدان الاستثمارات الأرقام التالية تبين ذلك، أنتم تعرفون أن فيما يخص عدد الأسرة الإضافية المنجزات قد حقق عدد 6.000 سرير جديد خلال سنة 2002، والعدد المنتظر هو إن شاء الله 10.000 سرير إضافي جديد للطاقة الإيوائية الوطنية لسنة 2003 إن شاء الله. وهذا يقارن مع 1.500 سرير إضافي جيد فقط في الجزء الثاني من التسعينات أي قبل اعتماد هذه الاستراتيجية وهذه السياسة الجديدة ومع ذلك طبعا لازلنا نعمل في الاوراش الثلاث التالية التي جاءت في السؤال.

أولا، فيما يخص ورش العقار فنهدف هنا إنجاز وإتمام مشاريع تهيئة المناطق السياحية المبرمجة التي لها الأولوية، وكذلك إدراج مناطق أخرى جديدة. أما فيما يخص النظام الضريبي في ميدان الاستثمارات السياحية فتطبيقا لما جاء في الاتفاق الإطار نحن نعمل حاليا، أي وزارة السياحة ووزارة المالية ووزارة الداخلية على تبسيط وعقلنة النظام الضريبي على المستوى المحلي لأصحاب الفندقيين وللمقاولات السياحية بصفة عامة وبشراكة مع ممثلي المهنيين طبعا على الصعيد الوطني. أخيرا كلمة عن تمويل المشاريع السياحية كذلك وهنا يجب إصلاح قنوات جمع الادخار المؤسساتي كشركات التأمين وصناديق التقاعد مثلا لتوظيف جزء من الأموال لتزويد المشاريع بالأموال الذاتية أي برأس المال، وكذلك مساعدة الأبناك على تكوين الموارد البشرية ذات الخبرة الحقيقية كي لا تتخوف من خاصية القطاع ومن المغامرة فيه. وشكرا على الاهتمام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ الأنصاري.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

زملائي المستشارين

بادئ ببدء لا بد أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على هذه المعطيات وهذه كذلك المعلومات التي زود بها المجلس ومن خلالها الرأي العام الوطني، والمناسبة سانحة لنقول أن الكل يعلم المنهجية التي دأبت عليها وزارة السياحة وذلك بعد تعيينكم وخلق أو تهيئ ندوة وطنية حول السياحة Les assises باكادير، والتي كانت مناسبة للانطلاقة التخطيط لأفق 2010، والوصول إلى 10 مليون سائح، فأعتقد أن الديناميكية التي تعرفها الوزارة في شخصكم ولكي لا يقال أن هذا

مجاملة لوزير ينتمي إلى نفس الحزب، وإنما هذا واقع، الكل يعرف الطريقة الذي بدأت تشتغل بها الوزارة، وهذا لا يعني أنه لا يمكن أن نتدخل لإبداء بعض الملاحظات، والملاحظات الأساسية.

تكلمتم عن النقل البري، ولكن لا بد أن نتكلم شيئا ما على النقل الجوي، والنقل الجوي من المقومات الأساسية للسياحة وخاصة السياحة الداخلية وأتطرق إلى نقطة أكررها دائما هنا من هذا المنبر وهو إغفال بعض المناطق النائية كالراشيدية التي تتوفر على مطار جيد من الدرجة الممتازة ولكن هو خارج دائرة الاستعمال كأن المغرب بلد غني ولا حاجة له بإدخال بعض المطارات في دائرة الاستعمال، بينما المنطقة كذلك والجهة التي أنتمي إليها جهة مكناس- تافيلالت، كنت أتمنى وفي أكادير كذلك أن يكون هناك مخطط جهوي سياحي بالنسبة لجهة مكناس- تافيلالت، التي لا تتوفر على سواحل ولكن بها مؤهلات كبرى، باعتبار أنها مدن ذات طبيعة سياحية مشهورة في Villes Impériales، كما تعلمون وكذلك متنوعة، والآن تعرف ركودا نظرا ويقال هذا من عدم الاهتمام الكبير بهذه الجهة..

نتمنى ومن هذا المنبر أن يكون هناك مخطط جهوي، وأن يكون هناك لقاء مع المهنيين لأننا نراهن في هذه الجهة وخاصة في جنوبها أي إقليم الراشيدية الذي تتوفر على ما يقرب من 70.000 كلم2، على السياحة كبديل لما تعرفه المنطقة من ركود في شتى المجالات والسيد وزير الفلاحة حاضر معنا هنا وكيمكن لنا نتساءل عن برنامج محاربة آثار الجفاف في بعض المناطق ومن ضمنها تلك المنطقة، أتمنى السيد الوزير أن يكون لنا لقاء مطول مع المهنيين لكي نتمكن من دراسة بعض الجزئيات التي لا يسمح المجال الآن للتطرق إليها، ولكن جملة وتفصيلا، فشكرا لكم على ما تقومون به. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الأستاذ الأنصاري. الكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد وزير السياحة. فليتفضل.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس

السادة المستشارون المحترمون

مرة أخرى فيما يخص النقل الجوي هو من أولويات الحكومة بالطبع، وتحرير النقل الجوي في البرنامج الحكومي لسنة 2003، فنحن نعمل في هذا الورش بتنسيق مع السيد وزير النقل السيد كريم غلاب وإن شاء الله ننتظر الخريطة الجوية المبرمجة للمغرب في آخر هذا الصيف، صيف 2003، والمفاوضات مع شركات النقل الخاصة للانطلاق في خطوط جديدة وربط جديد بين الأسواق المصدرة والوجهات ومباشرة وأتمنى أن الراشيدية تكون من بينها بكل وضوح. فيما يخص السياحة الداخلية أنتم تعرفون أن حكومتنا قد انطلقت في عمليتين تحفيزيتين، عملية "كنوز بلادي" الأولى، والآن عملية "كنوز بلادي" الثانية ونعطي أهمية قصوى وكبرى لسياحة المواطنين داخل بلادهم، والسياحة الداخلية هي تماما ذلك، فيما يخص منطقة مكناس تافيلالت فواجهة منقطة مكناس تافيلالت فانني اقترحت تمويل مشترك للانطلاق في تخطيط سياحي للجهة وإن شاء الله سننطلق في هذه الدراسة في الأسابيع المقبلة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم على مساهمتكم في هذه الجلسة. وننتقل مباشرة إلى...

نقطة دبا هل يتعلق الأمر بتسيير الجلسة، اسمح لي السيد الرئيس، الأستاذ برقية، هل يتعلق الأمر بتسيير الجلسة أو شيء من هذا القبيل.

السيد المستشار محمد برقية:

فقط أريد أن أثير انتباهكم، انتباه الرئاسة بأنه هناك مواضيع مهمة ومشاريع قوانين مهمة، ولكن هناك إشارة إلى نصوص أخرى جاهزة، لأنه كاينة نصوص جاهزة، وبغيت غير نثير انتباه الرئاسة باش يكون تغيير وباش غدا ما تكون شاي مفاجئة بالنسبة للسادة المستشارين حول النصوص التي سوف تقدم، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، حقيقة احنا منين كنديرو برنامج ناخذ بالحسبان على أنه يمكن أن يكون هناك مشروع جاهز من طرف لجنة ونريد أن ننجزه قبل نهاية الدورة، هذا هو الهدف من الفقرة. إذن ننتقل إلى مجموعة أسئلة تتعلق بوزارة الفلاحة وأول هذه الأسئلة وهو سؤال موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول مشروع القانون المتعلق بإعادة صياغة ميثاق الاستثمارات الفلاحية للمستشارين المحترمين السادة: عادل المعطي، على الخضراوي، محمد بلحسن، سعيد التدلاوي، إسماعيل قيوح، محمد السلامي، أحمد

ديبوني، كبور الماسي، عبد القادر البريكي، إبراهيم السالمي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال فليتفضل مشكورا. السيد الماسي.

السيد المستشار كبور الماسي:

نلتمس تأجيل هذا السؤال طبقا للقانون.

السيد رئيس الجلسة:

سيطبق في شأنه القانون الداخلي للمجلس.

وننتقل إلى السؤال الموالي حول المشاكل التي تعاني منها كل من سوجيطا وصوديا للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي-أحمد بنا-عبد القادر نور الزين. فليتفضل الأستاذ المحترم إدريس الراضي لشرح السؤال.

السيد المستشار ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيد الوزير المحترم

إخواني المستشارين

لقد تسرب إلى علمنا أن الحكومة قد أعدت وثيقة تجمع فيها جميع المعطيات حول الأراضي التابعة لصوديا وسوجيطا، كما أنها وضعت خطة لتوزيعها بهدف تجاوز الأزمة التي تتخبط فيها الشركتان وفق برنامج يطبخ في الكواليس دون استشارة ممثلي الأمة، وهنا نلتمس من السيد الوزير إجابة واضحة وصريحة على السؤال التالي، فهل ترون السيد الوزير أن ملفا بهذه الأهمية وهذا الحجم الضخم لا يستحق استشارة البرلمان ليقول كلمته في هذا الملف الذي يستأثر باهتمام الرأي العام الوطني؟

السيد الوزير، فيما يخص الخطة التي أعدد تموها والتي تتمثل في 4 محاور:

أولا، إدماج الشركتين في شركة واحدة ما هي الطبيعة القانونية لإدماج شركتين في شركة واحدة؟

ألا ترون السيد الوزير أن هذا الإدماج بنفس الأطر ونفس المساطر المعقدة في التسيير سيكون مصيره الفشل؟

ثانيا، لقد خصصت الحكومة ما مجموعه 33.000 هكتار للكراء الطويل الأمد لمدة 17 سنة، مما أسمته الحكومة بمقاربة تشاركية مع القطاع الخاص وفق مخطط جاهز يقسم هذه الأراضي إلى 3 سلاسل إنتاجية قد تختص الأولى بالعنب والثانية بالزيتون والثالثة بالحبوب والحوامض، إلى غير ذلك بشروط ينظمها كناش التحملات.

السيد الوزير، نثير انتباهكم أن هذه المسطرة تفتح الباب بمصراعيه لشركات قليلة قد تستحوذ على كل هذه الأراضي ألا تشاطرونا تخوفات بأن تسهل هذه العملية التي تنوون القيام بها للمستفيدين السطو على ممتلكات الشعب في حالة تعديل قانون 1972 الذي من الممكن أن يبيح أو يسمح هذا التعديل ببيع أراضي الدولة للخواص، وآنذاك ستتحملون المسؤولية الحقيقية أمام الشعب المغربي.

السيد الوزير، الذي سيمكن أن أقوله لك الناس الذين يكترون لمدة طويلة ديال 17 سنة راه تقع مشاكل عندنا مثلا مشاكل الآن في الدار البيضاء كاين ضيعة فيها 350 هكتار داخلة في المدار الحضري، اليوم تتفاوضو معهم ووصلتم معهم لمليار و300 باش تخرجوهم باش تدوز هذه الأراضي للا"CDG".

ثالثا، لقد خصصت الحكومة ما مجموعه 22.000 هكتار للكراء الطويل الأمد لمدة 10 سنوات، وتتكون من الضيعات صغرى ومتوسطة زيادة على 8000 هكتار من الغابة، إذ سمعنا أنه قد شكلتم لجنة مختلطة لدراسة كل الملفات الاستثمارية والمصادقة عليها. سؤال بسيط هل فعلا ستشكل هذه اللجنة؟ وهل أنتم مؤمنون بنجاعة هذه القرارات؟

رابعا: يعتمد هذا المخطط توفيت المساحات المتواجدة بالمدارات الحضرية والشبه الحضرية والتي تقدر ب 7.000 هكتار تقريبا منها 6.000 هكتار لصندوق الإيداع والتدبير و 1.000 ERAC، دون إشراك الجماعات المحلية والقطاع الخاص.

سؤالنا أيضا لماذا تمنح كل هذه الهبات بهذا الشكل الذي لا يحترم حق المنافسة بين جميع المعنيين؟ ختاما ما هي المساحة الحقيقية التي كانت مستغلة من طرف صوديا وسوجيطا؟ وما هي المساحة المتبقية اليوم؟ ومن استفاد من هذه التفويتات؟

هذه أسئلة جوهرية، أتمنى من صميم القلب أن يكون الجواب عنها بشكل صريح، مدخلا أساسيا لمعرفة ما جرى ويجري اليوم، خصوصا السيد الوزير أنكم مارستم المعارضة إلى جانبنا وتحملتم الآن حقيبة وزارة الفلاحة ووجدتم أنفسكم أمام هذا الملف. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية للإجابة على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد العنصر، وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمين

أشكر السيد المستشار المحترم على إعطائي الفرصة لتوضيح بعض الأمور، ولو أن - وهذا يعرفه- أن السؤال الذي طرحه لا علاقة له تماما مع السؤال الموجود، لكن صوديا وسوجيطا هما صوديا وسوجيطا ما كاين حتى شي مشكل، على أي حال أول توضيح.

السيد الرئيس

السادة المستشارين

إن ليس هناك لا تدليس، لا طبخ، لا كواليس، الدفتر، ما يسمى Contrat programme أي العقدة ما بين نظراء الشركتين والحكومة، فكانت علانية بحضور وسائل الإعلام والدفتر علني وموجود ويقول ما يلي بتلخيص، يقول أن الدولة لن تبقى تنتج مباشرة، ما شي دورها، بحال اللي اليوم ما شي دورها في التجارة، ماشي دورها في الاتصالات، البارح ما شي دورها كذلك في الفلاحة، إنها تتربي الماشية أو تدير الحبوب وتبيع للسوق وكذا، كاين الحمد لله المغاربة كافيين وقادرين على هذا الشيء.

ما هو الدور الذي سيبقى عند المرفق العمومي؟ هو تحسين الإنتاج، من باب تحسين الإنتاج هما البذور المختارة، هما الشتائل وهذا ما ستقوم به الشركة السوجيطا التي ستبقى قائمة الذات على 40.000 هكتار من أصل 125.000 هكتار اللي عند ماذا سيفعل بالأراضي الأخرى؟ كاين الأراضي الذي كما قال السيد المستشار، راها مكرية بعدا للمغاربة، راها باقية في حق الدولة، ولكن مكريين، ما غادي شاي نجيو ونزولوها لهم قبل أن ينتهي العقدة، هذه الأراضي راها ديال الدومين، ديال الدولة سترجع للدولة، وهي 38.000 هكتار فيها هذه الأراضي اللي مكرية، فيها الأراضي ديال الشباب المجاز الذي جالس الذي كذلك كاري الأراضي، وفيها أراضي غير صالحة للإنتاج، لأن الأرض ديالها ديال الدولة كذلك فيها ما هو منتج وما هو هامشي، تتبقى 35.000 هكتار من الأراضي التي ستدخل للدولة كشريك مع مستثمرين هذه المرة، ما شي تاخذ الأرض وتجي تكريها، أنا بغيت تكري لي، اشحال غادي تديرلي للهكتار؟ واش 2000 درهم؟ واش 300؟ لا بغيت تكري لي، بغيت تخدم، تنتج تستثمر بحال اللي كتدير اللوزين، كتدير حاجة، تتقول لك أري لي ملفك، حتى دابا تتقول لك الله يخليك أرى لي ملفك، اشنو باغي تدير في هذه الضيعة، حسب دفتر الشروط حتى تكون الشفافية تامة..

هذه هي اللجنة التي تحدث عنها السيد المستشار، وتتجي وتتقول لي باغي نستثمر قدا وقدا، وغادي نخدم قدا وقدا، وها شنو بغيتتدير، تتشوف إذا كان ملائم مع ما أريد، ما غادي شاي اتجي تقول لي أنا غادي ندير واحد المنتوج اللي ما صالح شاي للمغرب أو الذي سيضر بالمغرب، إذا كان هذا الشي هذا فآنذاك الدولة ستتعقد معك، غادي تعاقد معك في إطار القانون الحالي، القانون الحالي لا يسمح بالبيع، يمكن مستقبلا، يمكن من هنا إلى غدا الجهاز التشريعي شاف أن الارض كذلك ما هي شاي محرمة، ما غادي شاي ايلاشي واحد اشترى الأرض، راه تيشري اليوم أرض المدار الحضري، ايلا غدا المشرع شاف أن الارض الفلاحية كذلك يمكن لها أن تباع لأن الاستثمار، هذاك سيكون، أما الآن فالكراء وليس إلا الكراء لمدة تتماشى حقيقة مع نوعية الاستثمار، لا يمكن للإنسان أن تقول له آجي استثمر 500 مليون أو 600 مليون ولكن نكري لك على عام أو عامين فهذا كلنا سنكونو بلداء لا اللي غادي يكري ولا غادي يكري له..

هذا هو اللي كاين في هذا القانون مع احترام الحقوق، صحيح لما نقلص من الاراضي ستبقى عند سوجيطا، معنى أن هناك ناس اللي غادي يمشيو مع الضيعات ديال الشراكة، وهناك ناس الذين نتفاوض معهم الآن في إطار القوانين الاجتماعية حتى لا يضيعون في حقوقهم لرد بما مثلما وقع في عدد من المؤسسات سيختارون أنهم سيتخلون.

هذا بصفة مجملة واستسمح السيد الرئيس، لأن هذه مناسبة أن نتكلم على هذه الأشياء، هذا ما هو في القانون، الآن يبقى الأسئلة كلها الأخرى، هذا لأن باش نفضيو الوضعية، أما قضية أراضي المدار الحضري، فالمدار الحضري ليس هو ممنوع على أي أحد، ما هو مخصص لا ليراك بوحده ولا CDG بوحدها ولا للجماعات، فهو مفتوح ولكن هذه العملية تيخصها الفلوس حيث باش يمكن لنا نخلصو هؤلاء الناس، ما غادي شاي نقول للناس آجيو نتفاوض معكم باش أيلا بغيتو تمشيو، ونقول له وسير حتى نبيع الأرض، فإذن الناس الذين يمكن لهم أن يشتروا كمية، وهذا ما وقع بالنسبة ل 1200 أو 1500 هكتار لCDG ، الشيء

الآخر راه مفتوح لجميع المغاربة في إطار التنافس وفي إطار التقسيم المعمول به، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ أحمد بنا.

السيد المستشار أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير

بكل صدق نحن لا نشك في نواياكم الحسنة، ولكن الإشكالية التي هي دائما تتبادر لذهننا هو ألا نعيد نفس الأخطاء التي سبق وأنهم وقعوا، جميع المقاولات أو الشركات التي هي مخصصة للسكن والتي هي تهم المدار الحضري، فهي شركات بكل صدق لم تقم بالواجب نحن حبذا لو أن هذه الأراضي تفوت للخواص، حتى نتمكن من أن ننفذ البرنامج أو مشروع القانون الذي جاء الآن، الذي أصبح قانون الإيجار المؤدى إلى تمليك العقار، بهذا يمكن إذا دخلنا الخواص، هما على استعداد أنهم يساهموا ويشاركوا، يمكن نكون حلينا الإشكالية، أما فيما يخص 40.000 هكتار التي تقولون السيد الوزير، التي احتفظت بها الدولة من أجل تحسين المنتوج... آه يعني المشاكل أو زراعة، تحسين الإنتاج، فأظن بما أنه لا سوجيطا هذه المؤسسة اللي هي سدات لها أن فشلت في عملها طيلة سنوات لا أظن أن - كانها أنها تقوم بهذا العمل، لأنه es pépinières خصهم الناس الخواص هم الذين يمكن لهم أن ينتجوا إذا ما ساعدتهم الدولة، إذا الدولة وفرت لهم الأرضية

أما فيما يخص راصي المكرية والتي سبق لكم السيد الوزير أنكم قلتم أنه بأنها مكرية للشباب، مع كامل الأسف عندنا جمعية المقاولين الشباب في العالم القروي، في مدينة مراكش التي تتبناها الغرفة الفلاحية لمراكش، ولا مقاول واحد، ولا مقاول شاب استفاد من الأراضي المخزنية ولا من أراضي الجموع، ولو أنه من ذوي الحقوق، يعني الوزارة الوصية لم تسلم له الأرض حتى يمكن له أن يعمل فيها ويمكن له أن ياخذ عليها قروض لتمويل مشاريعه، راه هذه هي التخوفات التي لدينا الآن أ السيد الوزير، مثل، ما يقع الآن حاليا عندنا مشروع الآن ديال تحويل صندوق القرض الفلاحي إلى مؤسسة بنكية، كيف ستتعاملون السيد الوزير مع الحالات الاستثنائية اللي الآن منين كان القرض الفلاحي هو مؤسسة عمومية يساعد الفلاح، كيف سنعمل إذا عرفنا أزمات مناخية كيف نعمل حتى نعيد الجدولة مع الفلاح.

والآن اليوم راه أحنا نتكلم معكم السيد الوزير القرض الفلاحي يطارد الفلاحين في جميع الأقاليم المغربية، خصوصا والكارثة التي عرفتها بلادنا من إضراب الشاحنات والتي انعكست سلبا على المنتوج الموسمي وأنتم أدرى بهذا المشكل. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

استسمح عن... أعلم أنني تجاوزت وقتي، ولكن فقط في ثانيتين.

أولا نوايا المشروع هو ما نتوخى من المشروع فوضحتها، الآن لا يمكن لنا أن نحكم على المشاريع لا بالفشل، هناك مشاريع ناجحة وأعطيت المثال بالاتصالات قبيلة أن عمليا التي تخلت عنها الدولة واليوم الدولة تعطي كمثال، فليس هناك ما يجعلنا نتخوف، يبقى قضية 40.000 هكتار عند سوجيطا أنا أقولها الآن رسميا بأن حتى هذه راها انتقالية إذا غدا القطاع الخاص تهيكل، تكون وموجود كاين الناس اللي خدامين، غير خصنا ندبرو لهم الظروف باش يمكن لهم يقومون بالجميع، فانذاك حتى هذه 40.000 هكتار ما كاين مانع أنها تتخلى عنها سوجيطا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة::

شكرا لكم السيد الوزير ننتقل إلى السؤال الموالي موجه كذلك للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول الإجراءات الحكومية المتخذة في ميدان الفلاحة، للمستشارين المحترمين السادة: بلحاج الدرمومي، الحسين الجامعي، محمد الفضيلي، حسين زهير، حسن أكوجال، سعد بنزروال، حمادي مورو، عبد العزيز قرعة، محمد تاضمانت. فليتفضل بلحاج الدرمومي لشرح السؤال.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

حقيقة هذا السؤال ربما ماشي طبيعي ولكن، الذي ليس هو بطبيعي هو الحكومة ولفت تتعامل مع الفلاحين

بأشياء غير طبيعية، لما النقابات تكون عندهم واحد المشكل الحكومة كلها تتزعزع وتتخذ التدابير، لما التجار تكون عندهم شي مشكل الحكومة كلها تبتري وتبتز وتتعمل مجهوداتها كلها باش...، لما الدار البيضاء تكون فيها شي حاجة كل الشي ثاني، والفلاح ح ما كاين اللي يديها فيه، هذا العام دابا جاءت الصبا، صافي الفلاح، صافي نجح، راه فات المرحلة وخصنا ننساوه، صافي راه لاباس عليه، القرض الفلاحي تجمد، خرج جنوده إلى الأسواق، السيارات وهذه وبدا تابع عباد الله آجيو تخلصوا العام زين..

يا ودي راه ماشي العام زين راه 5 سنين اللي فاتت اللي ما مزيان شاي، هذه 5 سنين باش غادي نلخصوها، ومشاكلها، في الوقت باش نقول هذا الفلاح الحمد لله هذه المرحلة استدرك فيها شي حاجة باش يتواجه مع المشاكل، لا، خصنا نعقبه ثاني، نرجعوه للوراء، زاد عليها ثاني إضراب الشاحنات اللي قال لك، واه مشكل هذا الفلاح، لازم آ السيد الوزير، انت ولد البادية ومعولين عليك في هذا الميدان هذا، عارفين بانه الحكومة لما تجيب واحد مشكل الفلاحة، أنا الذي اعتقد أنهم كلهم سيكونون ضدك، لانهم علاش؟ الحقيقة نقولها، لانهم ما عارفين شاي حقيقة الفلاحة، ماعارفين شاي المغرب بأنه مبني على الفلاحة، ما عارفين شاي المشاكل كلها تتجي من الفلاحة ومن مجتمع الفلاحين، مجتمع العالم القروي، ولهذا بغينا تكون دائما تدافع وتعرف بانه ممثلي العالم القروي كلهم معك، راك لم تعط لحد الآن كما ينبغي ذاك الشي اللي خصو يتعمل للفلاح..

خصنا لا بد و لابد نعمل جميع الإمكانيات باش هذا الفلاح هذا العام جاء بخير، إيوه لا، القرض الفلاحي خصو شوية يعرف حتى هو كيف يتمشى مع الفلاح، ماشي يجي يعريه، بارك مقابل آش تيدفع للكوبيراتيف أو اش كيبيع أو اسمو، زيد راك دخلت، أو آش دخلت في البنك أو في هذا، هذه ماتيديروهاش CIH والاخرين مع هذوك التجار ديال الدار البيضاء وفاس ومكناس، ما مقابلينهم، احنا اللي هذا الفلاح هو اللي مقابلينو، ولهذا اليوم العام شوية بخير، ونخليوا الفلاح شوية بخير باش يتوجه انعم السي، نعاونه في ثمن البذور، في الثمن الذي سيكون ثاني الذي سيزداد فيه الديوانة ربما غير مباشر ديال الاليات وديال جميع الأمور التي تاتي من الخارج، نعاونه..

فيما يخص.. واحد القضية انا اللي ما تنعلم شاي واش الناس غير اللي ناضي يجي للمدينة يدير البراكة يعطيو 40 مليون، وواحد اللي مقابل بهائمه وبارك يتضارب وينتج في الحقيق هو المنتج الحقيقي بقي في البادية هذاك ما نعطيوه والو، هذاك اللي نخسروه على ذيك البراريك نعطيوه للناس، للفلاحين، وسنرى المغرب سيزدهر كما ينبغي 300 مليار درهم تتمشى على البراريك خاوية هذاك، يترجع الإنسان عنده راس ماله 40 مليون واحد اللي بارك مقابل معزات ديالو تم يبقى في تمارة، لا، وهذا ماشي قانون، ماشي معقول، ماشي شرعي، ماشي، لا زمنا خصنا الفلاح نرجع له شي شوية، وهذا قضية البراريك نوقفها بواحد الكيفية، ونعطيو للفلاحين، كون اعطينا للفلاحين لم يذهبوا إلى هذه الهجرة في المدن، اعطوا تشجيعات، عمر الفلاح ما يتاخذ التشجيعات، يتجيو يقول له عندكم شي تشجيعات، هذه على الزيتون، هذه على... أو ديال TVA، أو اسموا، تتصاوب الأوراق حتى تعيا منين تمشى يقول لك، آه امشاو، ما بقاوشاي، القرض الفلاحي تخسرو سبقوا الناس الل...راه هذا الشي لا، ماشي معقول، خصنا الفلاح لابد ما نرجع له شوية آ السيد الوزير وانت حقيقة راك ولد البادية وعارف المشاكل التي نتخبط فيها، ودافعت عليها، خصك تزيد تدافع عليها، تتعرف بأن وزير المالية مايقبل شاي منك هذا الشي أو ووزير الاقتصاد، ما قابل شاي منك هذا الشي ولكن لا، ماشي معقول احنا نبقا ومقابلين غير هذه الدار البيضاء أو هذا فاس وهذا مكناس، وشكرا.

رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية للإجابة على السؤال المطروح، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة المستشارين،

السيد المستشار،

على طرحه لهذا المحور المهم حقيقة، لابد أن أذكر في البداية وهذا يمكنا لنا أن نسجله أن الحكومة عبر تصريحات السيد الوزير الأول ولا ديال أعضاء الحكومة أولا أن الفلاحة لازالت تحظى باهتمام وبالأولوية، لأن ماشي حتى اختيار، راه مفروض راه البلاد اللي الفلاحة عندها الدور اللي هو موجود هو في المغرب اللي تتشغل 42 ٪ من اليد العاملة، 80٪ في

العالم القروي 15٪ - 20٪ من الناتج راه يعني محتم عليك بغيت أو كرهت راه لابد أن تعطي لها الأولوية، الآن صحيح أن لابد من التسريع، لازما يمكن لنا شاي نقول عاد بدات السياسة الفلاحية ديال الحكومة أو التوجه راه يعني هذا شاركتم فيه وأنتم مشكورين كذلك وشاركوا فيه ممثلي الفلاحين منذ سنوات، ولكن ربما يتخصنا الآن نمشيو بسرعة لثلاث أهداف، لأن الانفتاح ديال الأسواق وديال الاقتصاد يتحتم علينا أننا لابد نغيرو شي حاجة في فلاحتنا، راه ما يمكن لها شاي تبقى بالمنظور اللي احنا فيه.

ماذا يجب أن نتوخاه؟ هو أولا أن تكون الإنتاجية أكثر والتنافسية، في نفس الوقت أن نحافظ على الموارد لأن ما هي شاي يعني بدون حدود، والماء كنشوفو مشاكله التي الآن تتخبط فيها المغرب لابد أن نأخذها بعين الاعتبار، وثالثا أن ننمي العالم القروي لان لما نتكلم عن الإنتاجية وعلى التنافسية، معنى أن هناك فلاحين اليوم الذين ينتجون، غدا لا يكون لا منافسين ولا الذين ينتجون ويجب أن لا يضيعوا، أن تكون لهم إمكانيات وفرص للعمل في العالم القروي باش مايجيو شاي للمدن، وهذا هو أساس التنمية القروية، فبالطبع هذه الأهداف موجودة والآليات موجودة، فيها مشاكل، فيها الفلوس، صحيح أنه تيخص يتخلصوا الفلوس.. مباشرة واش عن طريق التنمية..

ولكن ربما سابق للأوان الآن في 3 دقائق أننا نتكلم عن هذه الأشياء، وخصوصا أن الحكومة والكل تتبع هذا أن بأمر من صاحب الجلالة الآن منكبة على تحضير هذا الورش لإصلاحات العالم القروي الفلاحة، وستكون لنا ربما فرصة للتعميق لكل الإجراءات والخطوط التي سنقترحها جميعا، ويجب أن نتفق عليها، لأن إذا لم يكن عليها اتفاق وما كايين يعني احد الدعم كبير راه دارتها الحكومة أو دارها طرف خر، لن تتمشى، فستكون لنا فرصة، وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل.. آه الكلمة للسيد بلحاج الدرمومي في إطار التعقيب.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

قلنا أ السيد الوزير حقيقة هو أننا نتحسسو بغيرتكم على هذا الميدان هذا والدفاع عليه، إنما كما قلت لكم اكم في واحد جمعية وزراء آخرين يدافعون على يادين أخرى، اللي هو بغيناكم تدافعون عليه مثلا بعض المواد اللي تيزيد، دابا تتخلص عليها الضريبة، بحال مثلا الفصا وتيفيا أو بعض المواد اللي تبتحي، يعني ما فيها باس تدرس ذاك تيفيا ديالها بواحد تاكس خفيفة، لأنه راها حتى تشارك في إنتاج اللحوم وفي كثير من الأشياء من المواد الغذائية، ولهذا لازم وزارة المالية أو الديوانة أو وزارة الاقتصاد تراعي لها..

هذه بعض المواد آخرين حتى هما كذلك اللي هما لابد منهم لحد الآن المغرب باقي لم يصل لإنتاج الاكتفاء الذاتي ديالها، لابد منهم ما تعاونهم بكون فيها واحد الدعم، لأنه تيقول لك الدعم في الفلاحة، لا ممنوع في أوربا، وموجود في أوربا أنا تنشوف المانيا ذاك الشي اللي تيدعموا به الفلاح لايتصور بواحد الكيفية غير مباشرة، ذاك الشي غريب، حتى من السكن تيدعموا فيه الألمان الفلاح، باش يبقى غريب ذاك الشي، هذه جايا ديال البني، هذه جايا ديال الضوء، هذه جايا ديال الإنارة باش ديال الدواجين وديال عيش ديال الدواجن، هذا ديال التطبيب، هذه ديال كل حاجة دايرين لها الألمان بواحد الكيفية غريبة وفرنسا بدات بها.

فرنسا راه تتعاون دابا بغير مباشر هذيك اليامات كنت مع واحد الصديق خرج من باريس وعاونه باش يرجع إلى لانورموندي، ذاك الشي اللي شفت مايتصور شاي باش... يقول لك هذا الشي غير كذوب والتخاور صاوب هذه من هنا، هذه من هنا، ولكن تيشوف في النتيجة، احنا ما تنشوف شاي في النتيجة... يسمح لي السيد الرئيس لأنه هذا الموضوع هذا والعام جاء مزيان، ولكن راه تنشوف غادي يهلكونا، وحتى جاء العام مزيان راه غادي يهلكونا، ما غادي يبقى والو للفلاح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل إلى السؤال موالي موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول مراقبة تربية الدواجن ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: محمد الجوهري، حميد المونن، ادريس علام، امبارك السابعي، محمد المنصوري، ادريس الحسني، ابراهيم المفضلي. فليتفضل الأستاذ حميد المونن لشرح السؤال.

السيد المستشار حميد المونن:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

من بين التخوفات التي يعيشها المواطنون والتي تتسبب في ضعف استهلاك اللحوم البيضاء تراجع

العناية والمراقبة التي تخضع لها تربية الدواجن ببلادنا، خاصة وأن العديد من المربين الصغار يشتكون من ضعف هذه المراقبة سواء على مستوى الإعلاف وجودتها ومكوناتها أو الكتاكيت وسلامتها حيث يتسبب ضعف هذه المراقبة في وفاة العديد من الكتاكيت وفي خسارة فادحة للمربين.

لذا، واعتبارا لكون المراقبة الصارمة ضرورية في هذا المجال لحماية المواطنين من التسمم والآفة الممكنة نتيجة تسرب الأوبئة، نسائلكم السيد الوزير ما هي الوسائل المعتمدة لمراقبة الإعلاف والكتاكيت وحماية المنتوج الوطني من اللحوم البيضاء؟ هل من إجراءات خاصة لحماية الأسواق الوطنية وحماية المواطنين؟ وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال. فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار على طرحكم هذا السؤال وخصوصا أن قطاع الدواجن معروف أنه يلعب دور كبير من التغذية من اللحوم البيضاء ومن كذلك توفير مناصب للشغل، فيما يتعلق بالطبع وكما قلتم فهو في نفس الوقت يعني قطاع جد هش، لا أقول هش من ناحية الهشاشة ولكن حساس لأن أي حاجة يمكن لها أن تأثر فيه، إذا كان الحال سخون بزاف، إذا كان المرض، إذا كان كذا، لكن من ناحية الوسائل فالوسائل القانونية كلها موجودة، آخر قانون خرج هو قانون 49-99 ديال 5 شتنبر 2002، المتعلق بالوقاية الصحية لتربية الطيور الداجنة ومراقبة الإنتاج وتسويق منتوجاتها.

هناك نصوص أخرى فيما يتعلق بالمراقبة وأطباء بياطرة الذي من شانهم شأن مراقبة اللحوم الأخرى الذين يراقبون لا المحلات ديال... لا البيض، لا الكتاكيت ديال اليوم ولا الأماكن ديال التربية، هل هذا كافي؟ هنا كذلك مراقبة المجازر وهناك 15 مجزرة عصرية وبجميع القوانين في المدن، هل هذا كافي؟ لنكون صرحاء، هذا الميدان الذي تعاطى له كثير من المغاربة فيهم كبار ومتوسطين وصغار وموجود في كل مكان يمكن لنا أن نقول أن الجودة ليست على نفس المستوى، القانون الذي ينظم هذا الشي هو براسو باقي جديد، وحتى بعض التطبيق راه احنا غير سبقناها راه ما زال المرسوم لم يخرج..

ولكن رغم هذا سبقنا الأحداث وهناك لجان التفتيش والمراقبة تخرج باستمرار لأن هذه صحة المواطن، إنما في هذا الميدان وراه ربما السادة المستشارين عاشوا بعض الحالات اللي تتنوض ضجة واش لأن ساهل اننا نسد كل الأماكن.في يوم واحد ونقول للناس كلهم سيروا للمجزرة أو طبقوا هذا الإجراء أو هذا، لكن نتعامل بشيء من الليونة ريتما لما ما تكون شاي الصحة بطبيعة الحال ممسوسة، نحاول أن ننصح ونتعامل مع بعض الإجراءات واعطت النتائج..

الآن عدد من المربين ومن المحلات أصبحت خاضعة للشروط الجديدة وأحسن دليل وهو أن المربين الصغار الذين يشتكون من جودة الأعلاف، فيما يتعلق بالأعلاف هناك فعلا الآن تحضير مرسوم الذي يحدد التركيبة الحقيقية ديال العلف اللي يتخص يباع للدواجين، بما أن هذا المرسوم سيتطلب قليل من الوقت، أخذنا القرار الوزاري اللي كان في 48 هو الذي ينظم هذه التركيبة واللي تجاوز وداز الوقت راه من 48 إلى الآن راه يعني الأعلاف والأكل والتغيرات ففضلنا أننا نغير هذا القرار وراه الآن سيصبح يتعامل به في الأسابيع القليلة المقبلة ريثما يخرج المرسوم. خلاصة القول اللي بغيت نقول أن من ناحية الترسنة القانونية فهي موجودة، من ناحية الآليات البشرية للمراقبة فهي موجودة ليس هناك خصاص، من ناحية ربما واحد الفترة قليلة ديال الملاءمة باش ما يمكن لنا شاي نخلق واحد الهزة في هذا القطاع الذي تعرفون أهميته وتتعرف كذلك عدد الناس الذين يشتغلون فيه، لابد أننا نتلاءم ونمشي خطوة خطوة في على الأقل هذه السنة والسنة المقبلة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الأستاذ المؤذن، تفضل.

السيد المستشار حميد المؤذن:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم الواضح والحقيقة شامل. فقط السيد الوزير أريد أن أشير إلى هذا القطاع أنه مهم ومهم جدا بالنسبة للطبقة الفقيرة من المواطنين وأنتم تعرفون السيد الوزير هذا النوع من اللحم ثمنه لا يتعدى 20 درهم، بينما هنالك نوع آخر من تربية الحيوانات الذي ثمنها يتعدى 60 درهم وهي تربية البقر، أو الأبقار هذا النوع من التربية أو هذا القطاع معفى من الضرائب، بينما هذا القطاع الذي يتعاطى له الفلاح الصغير والمتوسط والضعيف والعالم القروي، نجده يؤدي الضريبة، هذا الموضوع السيد

الوزير نريدكم هو أيضا تنظروا فيه، لأن الحقيقة 54 يوم كيتوجد فيها الفروج، إذا فات 54.يوم خصو يبيعه للمدن الكبرى، إما الدار البيضاء أو فاس لأن لن يشترى منه في البادية ولن يشترى منه في المدن الصغرى، إذا لم يأت الزبون أو الذي سيأخذ منه هذا النوع من الدجاج سيموت وسيكون الضياع كبير، ونحن نرى عدد كبير من الفلاحين الصغار الذين هم إما أفلسوا وإما ذهبوا إلى السجن، شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة::

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير. فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

فعلا هناك مشكل تصنيف القطاع وعدد من السادة المستشارين يعرفون هذا، والذي أود أن أشير له أننا نحن الآن بصدد دراسة هذا الموضوع مع الجهات التي يهمها الأمر وهي وزارة المالية والاقتصاد بالخصوص وفعلا لأن هناك تأويلات، ولكن كيفما كان الحال المشكل موجود ديال التصنيف، واش قطاعات فلاحية أم ليست فلاحية؟ والآن نحن هناك لجنة مشتركة تشتغل في هذا الباب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. آخر سؤال في هذه الجلسة موجه لكم السيد الوزير ويتعلق الامر برخص لحفر الآبار للمستشارين المحترمين السادة:

كبور الماسي-سعيد التدلاوي-عادل المعطي-اسماعيل قيوح- الميلودي عفوات-محمد السلامي-المومن البشير ومحمد بلحسن. الكلمة للأستاذ كبور الماسي. فليتفضل لشرح السؤال.

السيد المستشار كبور الماسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير

السادة المستشارين المحترمين

فيما يخص سؤالنا السيد الرئيس كذلك السيد الوزير، ليس خافي على أحد وهذا ديال حفر الآبار، هو في الحقيقة حفر الآبار معروف، واشكر السيد الوزير على المجهودات في الحوارات التي تكون معه وفي لجنة الفلاحة وعلى البذل هو راقدها من الجهة التي أثقلت أكثر منا نحن كفلاحين ونمثل الفلاحين ونمثل الشعب ككل، ولكن السيد الوزير كندخلو لقانون الماء هو 10-95 بدون أن نتذاكر على قوانين 10-95، نحن نحبذ فكرته، ونحبذ الكل هذا الشيء الذي جاء منه، إلا في المصلحة العامة، وهذا هو ناقوس الخطر الذي يدق ديال الماء وكنقول عدد المرات، ومع الأسف هذا السؤال هذه 3 مرة تقريبا وهو يتأجل شوية حتى اليوم كان يتأجل، الذي له صبغة التي هي خصنا نبذل فيها مجهودا كبيرا السيد الوزير، ونرد لها البال ونعطيها أكثر مما تستحق، لأن مثول الجريدة الرسمية فاش القانون وفاش المرسوم كلهم راه قدمنا هنا ولكن عندنا نقطتين الذين نريد التركيز عليهما السيد الوزير راه عدد من المرات راه أديناهم في اللجان ديال الفلاحة، ولكن هذا قانون الماء يعني اللي حرص لنا على ذيك الدعم التي أعطته لنا الدولة، ديال 23.000 كتار، وهي مشكورة عليها، والوزارة مشكورين من وزير الفلاحة على التفاقية التي أمضيت والسيد وزير المالية أو السيد وزير الداخلية كلهم مضوا على هذه الاتفاقية وتعطات للجمعيات 23.000 درهم وتعطات للفرد كما أقول أ السيد الوير وهو 1.200 درهم، يعني أعطتهم مليون و 200 لكل فرد هذه، يقول تعطات 40./. تعطات ربما 30./. كاين 40./. و 30./.، التكميلي 30./. والآخر 40 ./.

ولكن تتزيد السيد الوزير كاينة في الحقيقة ولكن لما نجيو للبرنساد ديال الحقيقة ما كاين والو، القادوس أ السيد الوزير فيه 20./.، هو اللي... أحنا ايلا بغينا نزول من الورطة اللي هي خصنا نقتن الماء ونقتن كل هاد المسئل اللي السيد الوزير نلتجئوليها. 2نقط: هو نحيدو تيفيا ديال 20./. القادوس باش نحتفظ على الماء الذي هو ناقوس الخطر، والذي هو السيد الوزير نحيد عراقيل الرخص، نحن الرخص نحبذ فكرتهم ولكن نريد أن تبذل مجهوداتك كما نبذلها أو أكثر، ونعرف أنك تبذلها وأنت الحمد لله راك فلاح وولد المهنة، احراييف في الحقيقة ديال هؤلاء الفلاحين والفلاحين راك تعرفهم كيعول على الله وعليك وعلى حكومة صاحب الجلالة ككل، إنما العراقيل الموجودة في الرخص هذا الدعم راه لم يستفاد وأنت بنفسك السيد الوزير اعطيتنا الكثير في لجنة الفلاحة هو كنقول كاينة 22.000 رخصة آه 22.000 بئر، وهنا يتبين لنا بأنه يا الله كاينة 414 رخصة التي أعطيت، وهنا يتبين بأنه كاين عراقيل الحمد لله أنتم شاهدتموها واعترفتم بها، وهنا خصنا ملى الحل أ السيد الوزير حل هذه الرخص موجودين وكلهم سيعطون.

والشي السيد الوزير اللي بغينا نطلبوه منك هو ذاك التمديد الذي نطلبه عدد من المرات لنحل مشاكل الفلاحين إذا أعطي هذا التمديد، اعطونا غير عام للفلاحين، إذا كان عام- السيد الوزير- سيستفيد جميع الفلاحين، وجميعهم سينتبهون لهذا الشيء، وإذا لم يكن ذاك العام السيد الوزير راه سنبقى محروسين وذاك الدعم اللي هو اعطته الدولة راه غادي يمشي، لم يستفد منه الفلاحين وسنبقى دائما نقول رخص الماء، والفالح عنده 30 عام اللي عند الأشجار وكيف سيعمل لهذه الرخصة حتى... نقول بعدا راه هو سد البئر، الحمد لله ما كاين حتى شي واحد ولكن تيقول له سد البئر الآن، البئر ما كيتسد شاي سد له ذاك الدعم منين يديروا Goûte à goûte باش نحتفظ على الماء، لم يلق الآن الرخص، لم يلق الدعم لم يلق والو، إذا بغينا باش نلحق للنتيجة هو السيد الوزير الله يجازيكم بخير أيلا ما ترد البال وتعطو لهؤلاء الناس وربما خليوهم ياخذون الكريدي ديالهم أو ياخذ اعاناتهم بدون الرخص، والرخص اللي بغى يهبش، راه ممنوع يهبش الا إذا كانت الرخصة الحقيقية، ولكن على الأقل الدعم جاهدوا كيفما كتجاهدوا أكثر أعطوهم للفلاحين باش يستفيدون من ذاك الديون لأن راه باقي فيهم غير شيء عام ونصف وستنتهي آجالهم وراه ما غادي نلحق لنتيجة، والذي أريد أن أركز عليه هو حتى هو تتطلب فيه التمديد ديال ذاك 3 سنوات راه عام ونصف داز وباقي عام ونصف بغينا فيه حتى هو التمديد وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال المتعلق برخصة حفر الآبار.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السادة المستشارين

السيد المستشار، هذا فعلا سؤال معروف واعتقد أن كان يتردد كثيرا، وللتلخيص كاين مشكلين المشكل الأول هو قانوني محض صحيح أن مع الأسف الفلاحين الذين لهم الآبار هم الأرقام الذي أعطى السيد المستشار فيما يتعلق في منطقة تارودانت أعتقد أن 22.000 بئر تعطات 3 سنين يعني من 95 إلى 98 باش الناس يصرحوا بحقوقهم فيما يخص الماء، 414 هي التي صرحت، الناس ما صرحوا شاي، يمكن تهاونوا، يمكن احنا ما قمنا شاي بكذا.

اليوم قانونيا وخى يجي يصرح راه ما عنده ما يدير، هذا نحن ندرسه مع الوزارة وانتهينا تقريبا مع الوزارة المشرفة علاى قطاع الماء وسنتقدم بالتمديد، هناك كذلك بعض المشاكل الإجرائية التي ربما يشتكي منها كذلك الفلاحين، لأن القانون تيعطي ملفين في الحقيقة في بعض الاحيان لما تكون وكالة الحوض والمكتب الوطني للاستثمار الفلاحي، كاين طلب لحفر البئر وطلب لاستغلال الماء هذا كذلك نحن في صدد مع نفس الجهات في صدد الانتهاء منه، إذن المشكل القانوني سيتنهي قريبا، في هذا الصيف إن شاء الله، الآن يبقى مشكل الذي طرحه السيد المستشار المحترم، هل الدعم 40./. أم لا؟ نحن كيفما كان الحال هذا الدعم 40./. رغم ثقله أعيد قولها أن تيخصنا إذا كان خصنا ندير أكثر ولكن خص تكون الصرامة في مراقبة الماء، راه اليوم ما شي إذا كان كل واحد تيحفر ويتحفر في كل مكان ولم يقنن هذا الشيء، راكم في المنطقة التي أنتم فيها السيد المستشار تتعرفوه أن راه نزلتم من 80 متر، من 130 م إلى ما يقرب الآن لم أعرف لأن كاين الذي تكلم حتى على 400، يعني معنى أن مستحيل غدا أن شي واحد غادي يجبد نقطة من الماء، فلهذا يجب علينا أن نحرص على هذه المادة التي هي نادرة والتي الكل يشتكي منها ونشوفو تقنينها، والحمد لله المجهودات موجودة الآن شفنا في عدد من المناطق الفلاحون واعون بهذا وقاموا ويجهزون، وهذه العراقيل الصغرى أو المشاكل الناتجة عن التهاون الفلاح من جهة وربما تعقيد المسطرة من جهة وأخرى، ستحل في القريب العاجل إن شاء الله. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. سي كبور الماسي تفضل.

السيد المستشار كبور الماسي:

شكرا السيد الرئيس

نشكر في الحقيقة السيد الوزير على هذه التوضيحات التي أعطاها، كل هذه الاشياء التي قالها كاين، غير هو السيد الوزير نكون صرحاء، نحن عارفين أننا لم نجد الماء وعارفين... ولكن هذا هو العكس، حيث أننا نعرف أن الماء ما كاين شاي السيد الوزير هو اللي خصنا نحتفظ عليه، نحييد وندير ذاك الحل منين ندوز باش نحتفظ على الماء راه ما شي هو ايلا قللنا من الرخص أو سدينا البيار أو حبسنا سنلحق نتيجة، أبدا السيد الوزير واش غادي نلحقو؟ راه تبقى هي هي. ولكن الى احنا أعطينا Goûte à goûte ، واعطينا

الماء واعطينا كل شيء، نعطي أمثال السيد الوزير، أنتم الدراسات اللي عندكم ديال الباراجات تيتقام المتر المكعب ب 6 دراهم، وحيث يعطي متر مكعب للبوتاكوت تيتقام بدرهم السيد الوزير، هذه دراساتكم، ولهذا الدولة تصبح رابحة 5 دراهم السيد الوزير، وعلاش ما نفكر نحن نعطي الأسبقية للبوتاكوت على الباراجات باش هؤلاء الفلاحين يحتفظوا على ذيك لاناب اللي باقية، لاناب إذا قلت لحقنا إلى 400 والحقنا إلى 300، أنا معك الحق وراك على علم وعارف كل شيء وراه ما كنقولها وما كنجاملوك شاي، عرفناك مضطلع على كل شيء ونعيد تجديد الشكر لعدد المرات لأنك تبذل مجهودات أكثر ما تستحق بالنسبة للفلاح، ولكن باقي أنا بعدا تنطلب منط المزيد، حيث أنا إلى حد الآن هذه 6 سنوات وأنا أطلب باش تكون هذه الحالة، ولكن الحمد لله كيفما كان الحال لحقت إلى 40./. وكما نقول وأعيد تجديدها راه 40./. السيد الوزير كاينة في الاوراق حيث جاءوا يجبدوها... يعني الواقع والتنفيذ راه ما كاين له 10 ولا 5، ولكن أتكلم على راه أني السيد الوزير منين قلت الفلاح يدافع على رأسه أنا راه جميع الحالات القانون ديال 10-95 راه أنا مستفيد بجميع البيار ديالي، والرخص وداير عدد الدراسات وعارف هذه الشيء وشارب مزيان ولكن ندافع على المصلحة العامة وبغينا التشجيعات وبغينا سيدنا الله يحفظه، وبغينا باش يكون يعني ننقص من المشاكل ونقلص من مشاكل الخداما، فرص الشغل، لأنه هو هذا الفلاح إذا وقف راه الكل سيقف حتى نكون واضحين ونكون باينين لعدد من المشاكل ستبقى بالنسبة للمعامل، بالنسبة للفوار، بالنسبة للكل، والحمد لله الاقليم أنا لم أتكلم على إقليم تارودانت ولو أنها.. أتكلم على المملكة ككل، ولكن أنا أعطي بعض الامثلة التي هي خضرها تمثل 80./. ويعني الليمون يمثل 60./. اللي هي مكعدة شادين يعني فرص الشغل من كل منطقة ومن كل إقليم ومن جميع المملكة ككل مشتركين فيها. وشكرا واسمحوا لنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة.

وأعلن عن اختتام الجلسة. رفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشه